

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

بلعربي علي

إعداد الطالب:

فودي مصطفى كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ:.....رئيسا
- الأستاذ:.....مشرفا و مقرا
- الأستاذ:.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و تقدير

أتقدم بخالص الشكر و العرفان لأستاذي الفاضل
"بلعربي علي"

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة و على
مجهوداته الطيبة و إلى الأستاذ قوجيلي سيد
أحمد الذي شجع فيّ روح العمل و الاجتهاد،
وأيضا الأستاذ عباسي عبد القادر، و إلى كل
أساتذتي في جامعة مستغانم.

فلكم مني فائق عبارات الثناء.

الإهداء

إلى روح والدتي الطاهرة، إلى أبي حفظه الله
ورعاه، إلى زوجة أبي و كل إخوتي و خاصة
أختي الصغرى هنيذة التي ساعدتني كثيرا في
إنجاز هذا العمل، إلى أستاذي بلعربي علي
أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة:

بنهاية الحرب الباردة شهد المجتمع الدولي تحول في المنظومة المفاهيمية التي وجّهت و لفترة طويلة مسار العلاقات الدولية وميزت مختلف مجالات الدراسة فيها من هذه المفاهيم القوة والسيادة،الخطر والأمن، و غيرها من المصطلحات التي استجبت في إطار محاولات عدة لصياغة أو وضع أسس نظرية وعلمية جديدة قادرة على فهم وتفسير ثم تبرير كل تلك التحولات، سيما المتعلقة بمفهوم الأمن الذي شكل ومنذ الأزل العنصر الأهم في الحياة البشرية ، ولقد اتخذت الدراسات الأمنية جزءا كبيرا من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلها وتفسيراتها وفقا لآراء ونظرة المفكرين والباحثين عبر الزمان والمكان، فلكل زمان خصوصياته ولكل مكان حدوده وميزاته.

لهذا السبب تمايزت الأفكار والنظريات في تناول مفهوم الأمن بالدراسة، بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية وروادها التقليديين والجدد، و وصولا إلى الاتجاهات الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات.

لقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة من التطور الدائم نظرا لصعوبة تحديد معنى شامل للدلالة على مفهوم الأمن من جهة، ولاتساع طبيعة ومجال وكذا مستويات التحليل المرتبطة بالظواهر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالأمن من جهة أخرى، و ولأن هذه الدراسات هي

كذلك محاولة لبناء مقارنة تحليلية متكاملة لبحث الظاهرة الأمنية في كل مستوياتها وبجميع مظاهرها.

و عليه نطرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى ساهمت نهاية الحرب الباردة في تطور مفهوم الأمن؟"

و تتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أُعيدت صياغة مفهوم الأمن ليشمل عناصر جديدة؟

- كيف أثرت التهديدات الجديدة في تطوير مفهوم الأمن؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، سنتبنى الفرضيات التالية:

- تطور مفهوم الأمن نتيجة ظهور الفلسفة ما بعد الوضعية.

- نهاية الحرب الباردة أفرزت تهديدات جديدة.

- تحوّل مفهوم الأمن نتيجة بروز القيمة الهوياتية للمجتمعات.

منهج الدراسة:

توظّف هذه الدراسة "التحليل النظري المقارن" الذي يُمكننا من فهم مختلف المفاهيم الأمنية

بفحص و تحليل مسلماتها النظرية المركزية. فالنماذج المعرفية النظرية هي التي تصوغ و تُشكل

المفاهيم الأمنية و التي تقود بدورها إلى إعداد سياسات أمنية دون غيرها. وعليه يمثل التحليل

النظري للمفاهيم الأمنية مرحلةً مهمّةً في طريق البحث عن الوضع الأمني الأفضل كإجراء عملي.

أما من الناحية التقنية، فهو يساعدنا على تقييم و مقارنة إسهامات مختلف الاتجاهات النظرية حول موضوع الأمن عبر تحليل مقارن لمقاربات الاتجاه العقلاني من جهة و المقاربات البديلة في السياسة العالمية من جهة أخرى، وفق طريقة مقارنة إبستمولوجية، أنطولوجية و منهجية. و يعدّ التحليل النظري المقارن وفق هذه الطريقة وجهاً بسيطاً من الإطار التقييمي المقارن لنظريات العلاقات الدولية.

تقسيم الدراسة:

لقد تمت معالجة إشكالية هذا الموضوع في فصلين تتصدرهما مقدمة، في حين حاولنا في الفصل الأول الوقوف على تصور مفهوم الأمن في النظريات الوضعية. أما في الفصل الثاني فقد خصص لدراسة تطور مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية حسب ما جاءت به النظرية البنائية و النظرية النقدية، و أخيراً تخرج هذه الدراسة بحوصلة حول عملية التنظير في الدراسات الأمنية.

أهمية الموضوع:

تعتبر الدراسات الأمنية حقلاً جديداً ما يجعله يستهوي الباحث لاكتشاف كل ما يتعلق بهذا الحقل، فالتغيرات التي حصلت في البيئة الدولية أثرت على مفهوم الأمن. فتكمن أهمية الموضوع في أنه يحاول تسليط الضوء على المسار العام الذي عرفه التطور النظري للأمن.

أهداف الموضوع:

لقد عرف مفهوم الأمن تحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه. من هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة محدد للأمن بقدر ما

هي محاولة للتوصل إلى بناء تصور فكري متكامل أو إطار معرفي منسجم لما تعنيه كلمة الأمن في السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

صعوبات الدراسة:

- عدم وجود مرجعية دقيقة في ترجمة بعض المصطلحات ترجمة دقيقة.

- صعوبة الإلمام بكل النظريات الموجودة في الحقل.

الدراسات السابقة:

يزخر الموضوع بتوفر كم هائل من الكتب و المقالات خاصة باللغة الإنجليزية إلا أننا سنختار

عينة منها:

1- كتاب بعنوان "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية"

لصاحبه عبد الناصر جندلي من خلال رصده التطور الحاصل في حقل العلاقات الدولية.

2- سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي"، حيث

يعطي الكتاب فكرة شاملة عن تطور مفهوم الأمن بالإضافة إلى إسقاط تطور مفهوم الأمن

على منطقة العالم العربي.

3- كتاب بعنوان:

"Idealism and Realism In International relations : Beyond the Discipline

لروبرت كراوفور، ركز على دراسة مشكلة التعددية النظرية داخل حقل العلاقات الدولية

وعلى عملية تطور التنظير.

الفصل الأول: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية

المبحث الأول: التصور الليبرالي للأمن

انطلقت الليبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة فرغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي والذي يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية، ومع اختلاف الليبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادئهم ، فقد التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تسهم في زيادة اللاتقاة والارتياب فيما بين الدول، وتكون عائقاً أمام التعاون والسلام .ولكنها تفترض انه وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول ، وتضمنت الليبرالية اتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنوية والليبرالية المؤسساتية¹.

1- الليبرالية البنوية

استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساس للسلام .وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من "سمول مالفين" (Melvin Small)

¹ صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 2012، 38، ص.237.

و"دافيد سينغر " (David Singer) وكانت في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية، بعد أن قاما بتوسيع فكرة" ايمانويل كانط"(Emmanuel Kant) لعام 1796 في مقاله "السلام الدائم " والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم ، كما دعم الفكرة فيما بعد "مايكل دويل" (Doyle Michael) و"بروس روست" (Russet Bruce). فقد أشار "دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه (الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.¹

كما يؤكد الليبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، ولأن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض ، وتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية. ويرى " روست " أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب بل إنَّ القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وأحياناً يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر سلاماً.

¹ المرجع السابق، ص.238.

وجاءت للرد على الواقعية البنيوية التي تزعمها "كنيث والتز"، و ظهرت في ثمانينات وأوائل القرن العشرين. ويعتمد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. ويرى "كيوهان" (Keohane) و"مارتن" (Martin): "أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل". فالمؤسسات تسهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، ولو أن الأوروبيين تأثروا بالحسابات الضيقة للقوة لما قام أو تلاشى الاتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي. ومع أن المؤسسات قد لا تمنع الحروب إلا أنها تخفف من مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ أحيانا من المكاسب غير المتكافئة الناتجة عن التعاون، و هي آلية مهمة في تحقيق الأمن الدولي رغم استمرار القوة العسكرية في العلاقات الدولية (الطرح الواقعي).¹

من أبرز الليبراليين كذلك نجد "جوزيف ناي" (Nye Joseph) الذي قدم مقارنة (القوة الناعمة)

كفكرة وسط بين الواقعية والبرالية، الأمر الذي جعله واقعي-ليبرالي (مثل ستانلي هوفمان).

وعرف "ناي" القوة الناعمة ب: "القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلا

¹ جوزيف س . ناي. الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ، تر: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ط1. القاهرة، 1997، ص.12.

من اللجوء إلى الوسائل الإكراهية التقليدية، فهي باهضة وغير مضمونة، وبدلاً منها تستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة: هي أهم استراتيجيات لضمان الأمن.

تعد المدرسة الليبرالية من بين المدارس الكلاسيكية التي تهتم بدراسة و تحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة في الواقع الدولي المعيش، وإنما كما يجب أن تكون، انطلاقاً من تفسيرها للنظام الدولي المرغوب و ليس النظام الدولي القائم.

تتصور المدرسة الليبرالية نظاماً دولياً مقنناً و منظماً مبيناً على أسس و قواعد القانون الدولي تسوده العدالة و المساواة، السلم و الأمن.¹

مما يعني ذلك أن المدرسة الليبرالية لا تريد المحافظة على الوضع القائم كما تريده النظريات التبريرية، و على رأسها المدرسة الواقعية الكلاسيكية، وإنما تريد تغييره بشكل يساعد على خدمة البشرية قاطبة. فالأساس الذي تركز عليه المدرسة الليبرالية يتمحور في: "كيف يتصرف السياسيون فعلاً". فالليبراليون يخالفون بذلك الواقعيين الكلاسيكيين، و يرفضون بعض المبادئ و المفاهيم التي يعتمد عليها الواقعيون في تفسيرهم للظواهر الدولية كمبدأ توازن القوى، المعاهدات السرية للحلفاء و التقسيم المجحف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى، و كل ما يتعلق باستعمال القوة في العلاقات الدولية سواء كان ذلك بطريقة علنية أو بطريقة ضمنية، معتمدين في ذلك على مسلمة انسجام المصالح، و يقصد بها وجود تناغم أو تطابق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد و

¹عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية (دار الخلدونية، الجزائر، 2007)، ص.116.

المصلحة العليا للمجتمع. فعندما يعمل الفرد لمصلحته الذاتية أو الخاصة، فإنه يعمل لمصلحة المجتمع ككل. و لما يدعم مصلحة المجتمع، فإنه بالضرورة يدعم مصلحته.

كما كانت أفكار الليبرالية همزة وصل لتلك الأفكار الدينية التي كانت تهيمن على العلاقات

الدولية في القرون الوسطى، حيث كان العامل الديني الذي يلعب الدور المؤثر على العلاقات الدولية آنذاك. و قد عرفت تلك الأفكار بلورتها في إطار ممنهج و منظم بفعل نخبة من المفكرين و الفلاسفة في عصر النهضة، نذكر على رأسهم: دابوا Deboa ، سولي Soley، وليام بان William Ben و بنتام Bintham و غيرهم. و تمحورت أفكارهم حول نبذ الحروب و عدم انتهاك حقوق الإنسان و التعامل على أساس مبادئ العدالة و المساواة و الإخاء بين البشر و تغليب الحكمة على الأثنية.

يفهم من خلال ما تقدم أن المدرسة الليبرالية جاءت لتضع على عاتقها مهمة ثقيلة تتمثل في تغيير ذلك الواقع المتميز بالحروب و الصراعات و النزاعات فيما بين الدول إلى واقع أفضل تسوده العدالة و المساواة ليس بين الأفراد فقط، و إنما بين الدول في معاملاتها مع بعضها البعض أيضا. الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن الظروف و التطورات التاريخية التي أدت إلى ظهور المدرسة المثالية و الأهداف الحقيقية التي تصبو إلى تكريسها من خلال المبادئ التي تركز عليها في ظل مجتمع دولي يتميز بالتوتر و التدهور و التغيير.¹

¹ المرجع السابق، ص.117.

الظروف التاريخية للمدرسة الليبرالية.

لقد جاءت المدرسة الليبرالية كرد فعل على الواقعية التقليدية و التي يتزعمها كل من "طوماس هوبز" Thomas Hobes و "نيكولا مكيافيللي" Nicolla Mechiavelli و التي تجعل القوة المتغير الأساسي لمسار العلاقات الدولية. و يرجع الفضل الكبير في بلورة مفاهيم و مبادئ الليبرالية في القرن التاسع عشر إلى المفكر البريطاني جيرمي بنتهام، معتمدا في ذلك على مفهوم "الخير"، و الذي يعني عنده منح أكبر درجة من السيادة لأغلبية الناس.

بيد أن أعمال و أبحاث الليبراليين كانت تفتقر إلى المنهجية و التنظيم. و هو الأمر الذي لم يمكنهم من هيكلتها في إطار ممنهج، اصطلاح على تسميته-فيما بعد- بالمدرسة المثالية التي ظهرت قبل ظهور العلاقات الدولية أكاديميا. و ظهورها مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، يعد حدثا هاما من الناحيتين النظرية و التطبيقية للعلاقات الدولية.¹

و لقد كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن Wilson Woodrow (1856-1924) من المبادرين الأوائل و الرمز و المؤثر الإيجابي لظهور المدرسة المثالية. إذ يعتبر إعلانه لعام 1916 (إعلان وودرو ويلسن)، و الذي يحتوي على مبادئه الأربعة عشرة - و كلها تصب في قالب السلام، نبذ الحروب، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و إقامة عصبة الأمم تشترك فيها دول العالم- دعوة صريحة لاعتماد النظرة الأخلاقية للعلاقات الدولية من خلال المدرسة المثالية. و لتحويل عصبة الأمم إلى واقع ملموس، دعا "ويلسن" دول الحلفاء إلى تشكيل لجنة

¹ جوزيف س. ناي الابن، مرجع سبق ذكره، ص.13.

عامة بغية النظر في المشروع الذي تمت الموافقة عليه عام 1919. و على طاولة المحادثات و المفاوضات و لدى وضعهم المقترحات بشأن طبيعة المنظمة، برز هناك اتجاهان: أحدهما أوروبي و الآخر أنجلو-سكسوني. أما الاتجاه الأوروبي، فقد دافعت عنه فرنسا. و هو الاتجاه الذي ينادي بضرورة تشكيل المنظمة العالمية على أساس التنظيم السياسي للدولة الاتحادية، توضع تحت تصرفه كل وسائل القمع و الحظر. في حين يدعو الاتجاه الأنجلو-سكسوني إلى إنشاء منظمة ذات اختصاصات بسيطة لا توضع تحت تصرفها مختلف وسائل القمع و الحظر، و إنما تعتمد في دعمها للسلام العالمي و التعاون الدولي، و تعمل على تأييد الرأي العام العالمي لها. إلا أن نتيجة المفاوضات و المحادثات، كانت ترجح الاتجاه المثالي الثاني، نظرا لتأثير الأفكار المثالية على العصبية آنذاك، فجاءت بالتالي عصبية الأمم مدعمة للمدرسة المثالية. بل فوق كل ذلك تجسيدا لأفكارها و مبادئها و أهدافها. و هو ما يظهر جليا في المواد الأساسية لميثاق العصبية، و لا سيما منها المادتين الاثنتي عشر و الخامسة عشر اللتان تنصان على التسوية السلمية للنزاعات الدولية، و المادة الثامنة التي تنص على نزع السلاح و المواد العاشرة و الحادية عشر و السادسة عشر التي تنص في مضمونها على إقرار مبدأ الأمن الجماعي Global security كبديل عن نظام توازن القوى Balance of Power¹.

ما يمكن أن نستنتجه من كل ما تقدم عرضه هو أن التيار الليبرالي يرجع بجذوره

¹ عبد الناصر جندي، مرجع سبق ذكره، ص.119.

التاريخية إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، لكن بلورتها في شكل ممنهج و منظم تزامن مع ظهور العلاقات الدولية أكاديميا، أي كفرع يدرس في الجامعات العالمية، و بالتحديد في الفترة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب العالمية الأولى.

و لقد كان الرئيس الأمريكي ويلسن من أشد المتحمسين لإنشاء حكومة عالمية. و هو الحماس الذي أنقسم على إثره صناع القرار و المفكرين إلى فريقين. الفريق الأول-و هم قلة- يرى بأن ويلسن يطمح بصدق إلى إقامة حكومة عالمية يتحقق من خلالها السلام و التعاون بين مختلف الأجناس البشرية على أسس و قواعد عادلة بقيادة سلطة دولية. أما الفريق الثاني-و هم الأغلبية- فيرى بأن ويلسن أدرك بحتمية القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية و أن المبادئ المثالية هي التي ستعتمد عليها السياسة الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية، و أن الشعوب المتضررة من دمار الحرب ستؤيد لا محالة هذا الطرح الأمريكي.¹

غير أن معطيات داخلية و خارجية حالت دون ترجمة هذه الأفكار المثالية التي تقدم بها ثامن رئيس أمريكي إلى واقع ملموس، و لم تر النور إلا مع الغزو العراقي للكويت و نهاية الحرب الباردة. و لكن في ظل فوضى سياسية و اقتصادية خطيرة، هل هذا يعني أن هذه الأفكار المثالية ستجد مآلها للتجسيد في عالم ما بعد الحرب الباردة؟

إن هدف الحكومة العالمية يضع المدرسة المثالية في خانة الطوباوية. إذ يعد هذا الهدف-في حد ذاته- انتقادا لها، فكيف يمكن تحقيق حكومة عالمية في عالم مشحون بالتناقضات و

¹المرجع السابق، ص.126.

الاختلافات و الفوارق الجذرية و الجوهرية بين مختلف وحداته السياسية على مستويات العرق، الدين، المذهب و الأيديولوجيا، و التي كثيرا ما ينجم عنها نشوب نزاعات و صراعات محلية، إقليمية و عالمية، و تعمل على تغذيتها عن عدم إمكانية أو بالأحرى استحالة تنازل قادة دول المجتمع الدولي على السلطة لصالح سلطة عالمية موحدة، تنصهر فيها كل القيادات. فلو سلمنا بأن الحكومة العالمية قد تحققت فعلا في الواقع الدولي المعيش، فإنها ستكون مرهونة بتحقيق الهدف الآخر الذي تصبو إلى تكريسه المثالية ألا و هو الأمن الجماعي. فلا حكومة عالمية بدون أمن جماعي Collective Security. حيث كان الأمن الجماعي من أهم إسهامات ويلسن المعتبرة و المتميزة للعلاقات الدولية.

إن مفهوم الأمن الجماعي لدى ويلسن مستمد من مفهومه للسياسة الداخلية. و هو لا يولي اهتماما لجماعة المصالح Interest Groups أو للجماعات الضاغطة Pressure Groups، لأنه يرى بأن كل منها ينظر إلى مصلحته الأنانية، متجاهلا بذلك مصلحة المجتمع.¹ و من أجل ترجمة هدف الأمن الجماعي الذي تصبو إلى تحقيقه المثالية إلى واقع ملموس، لا بد من تكريس السلام الدائم و الشامل Global and Perpetual Peace. و هنا وصفت المثالية بالغائية، لكونها تسعى إلى تكريس هذا الهدف الذي يعد الثالث و الأخير للمثالية.

¹ Jürg Martin Gabriel, **Worldviews and Theories of International Relations**, GB, Macmillan Press Ltd, 1994, pp.72-74.

ما يمكن ملاحظته هو أن أهداف المثالية مترابطة مع بعضها البعض في شكل ثلوث غائي. فلكي تتحقق الحكومة العالمية، يشترط توفير الأمن الجماعي، و لتحقيق هذا الأخير يشترط أن يعيش المجتمع الدولي في سلام دائم و شامل.¹

تعود فكرة السلام الدائم إلى ما قبل ظهور المثالية و بالضبط إلى عام 1795 مع إيمانويل كانط Immanuel Kant، و هي الفترة التي لم تكن فيها حروب الثورة الفرنسية منتشرة في أوروبا و لم يتول نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte الحكم في فرنسا بعد. و يعد برنامج كانط للسلام Kant's Peace plan تعبيراً وصفيًا لتلك الأفكار النيرة و المهمة التي انتشرت في تلك الفترة في بروسيا Prussia إنه يقف بدون أي تمويه إلى جانب السلام، و هو ما يميزه عن غيره من المفكرين الألمان المعاصرين كهيغل أو تروتسكي. فمن أجل تطبيق ما يسمى بالسلام الدائم، يضع كانط تسعة مواد، يقوم بتصنيفها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، تضم مواد تمهيدية أو تحضيرية Preliminary articles، و المجموعة الثانية تضم ثلاث مواد نهائية أو دائمة Definitive Articles. فالمجموعة الأولى من المواد تهتم بما يجب تجنبه أو تركه حيث تقدم الشروط السلبية للسلام. تتمثل هذه المواد فيما يلي:

1- "ينبغي أن لا تعتبر أية معاهدة صلح على أنها كذلك إذا ما كان أطرافها قد احتفظوا،

ضمناً، اللجوء إلى حرب جديدة."

¹ Ibid., p.93.

2- "لا يسوغ لأية دولة مستقلة أن تستحوذ على دولة أخرى لا بالميراث و لا بالمبادلة و لا

بالشراء و لا بالهبة."

3- "يجب أن تزول الجيوش النظامية كليا مع مرور الوقت"

4- "لا يحق للدولة اعتماد الاقتراض لتمويل نزاعاتها الخارجية".

5- "لا يحق لأي دولة من الدول أن تتدخل بالقوة في دستور دولة أخرى و نظام حكمها"

6- "لا يحق لأي دولة في أي حرب مع دولة أخرى أن تسمح لنفسها بأعمال عدائية من النوع

الذي يجعل الثقة مستحيلة بينهما، بعد استتباب السلام. من هذه الأعمال مثلا: استخدام

عناصر تقوم بالاغتيال أو التسميم أو انتهاك حقوق الاستسلام أو التحريض على الخيانة

في الدولة المحاربة"¹. أما المجموعة الثانية فتتضمن ما يجب القيام به من عمل، و هي

تحتوي على الشروط الإيجابية للسلام. تتمثل هذه المواد في البنود النهائية التالية:

البند النهائي الأول: يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا. و هو

الدستور الذي يرتكز على مبادئ الحرية، خضوع الجميع للقانون و المساواة بين الجميع.

البند النهائي الثاني: يجب أن يتأسس حق الشعوب على اتحاد دول حرة و ليس على اتحاد

دول تحارب بعضها البعض.

البند النهائي الثالث: يجب أن يقتصر الحق العالمي على ابتكار شروط حسن الوفادة

العالمية. و يقصد بهذا الحق، حق الزيارة بحكم حق التملك المشترك للمساحة الأرضية. إلا

¹ إيمانويل كانط، نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية، ترجمة: د/نبيل الخوري، لبنان، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1985، ص ص 30-35.

أن حق الوفادة أي حق الحصول على حق الضيافة في البلدان الغربية لا يتجاوز الأوضاع

التي تتيح القيام بتجربة عقد العلاقات مع السكان الأصليين لبلد المقصد.¹

بعض المواد التمهيدية يتم تطبيقها بسوءة بينما تستغرق المواد الدائمة أو النهائية وقتا طويلا

لتطبيقها. كما يرى كانط أن السلام الدائم يتحقق بواسطة التعايش بين مختلف الجماعات السياسية

المتنوعة و المتناقضة و التي ينبغي أن تصب مصالحها في قالب المصلحة العليا للدولة، إذ يقول

كانط في هذا الصدد:

" إن ضمان السلام الدائم ليس أقل من الطبيعة الفنية الكبرى التي تحتوي على عملية

ميكانيكية، تجعل غرضها واضحا من خلال ديمومة الانسجام بين البشرية حتى و لو كان ذلك

ضد رغباتها و مصالحها"

« Perpetual Peace is insured (guaranteed) by nothing less than that

great artist nature, whose mechanical process makes her purposiveness

visibility manifest, permitting harmony to emerge harmony men through

their discord, even against their will »

يشاطر وودرو ويلسن برنامج كانط للسلام، و يعترف بقوة بالفكرة القائلة بأن الدول النيرة أو

الدول الجمهورية Republican States بإمكانها أن تقود العالم للسلام، كما ينادي بتحقيق

المصلحة العالمية المشتركة Common World Interest بواسطة مبادئ الحرية، العدل و

¹ المرجع السابق، ص ص39-54.

الإنسانية ، و هو بذلك يرفض كل ما يتصل باستخدام القوة في العلاقات الدولية كسياسة توازن القوى Balance of Power Politics، الدبلوماسية السرية Secret Diplomacy، سباق التسلح Arms Races، حروب العنف Wars of Violence، اختراقات القانون الدولي Violation of International Law و معاهدات السلام المشروطة Punitive Peace of

1. Treaties

يتحقق السلام عند ويلسن- كما ورد في مبادئه الأربعة عشرة الشهيرة- من خلال التجارة الحرة Peace Through Free Trade. و في تقديره أن النظام الدولي اللامركزي Decentralised International System ليس ضمانا للسلام و البشرية، بل يتجسد من خلال إنشاء منظمة دولية عالمية، في إشارة إلى عصابة الأمم مع الأخذ بعين الاعتبار دور الرأي العام العالمي World Public Opinion. فأهداف المثالية أهداف مترابطة و متناسقة و متناغمة بل يمكن اعتبارها أو تسميتها بمملكة الأهداف Kingdom of Goals لكون أنه لا يمكن تحقيق أي هدف من الأهداف التي تسعى إليها المثالية إلا بتحقيق بقية الأهداف. و هي أهداف متصلة اتصالا وثيقا بالجانب الأخلاقي للعلاقات الدولية. ونظرا لكونها بعيدة المنال-إن لم نقل مستحيلة التجسيد- ، فإن المدرسة المثالية وصفت بالغائية و الإرادية و العقلانية و الطوباوية. فهي غائية لأنها تهدف إلى تكريس غاية و هي السلام، و هي إرادية و عقلانية لأنها تقوم بصياغة مشاريع لتنظيم النسق الدولي International Order، كما أن المثالية تجعل العقل مصدرها من خلال

¹ Jürg Martin Gabriel, op.cit., p.75.

دراستها للظواهر الدولية كما يجب أن تكون و ليس كما هي موجودة في الواقع الدولي المعيش. و

هي طوباوية أو خيالية لأنها تصبو إلى تحقيق سلام دائم و شامل و إقامة حكومة عالمية.¹

فقدت النظريات الليبرالية مصداقيتها على ضوء اندلاع الحربين العالميتين و فشل الأمن

الجماعي في فترات ما بين الحروب. فساد الطابع الواقعي معظم الكتابات عن السياسة الدولية في

الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. و مع ذلك فبازدياد الاعتماد الاقتصادي

المتبادل، شهدت أواخر الستينيات و السبعينيات من هذا القرن عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية.

و هناك ثلاثة خيوط من التفكير الليبرالي الجديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و ينقسم

الخيط السياسي إلى جزئين: أحدهما يرتبط بالمؤسسات، و الآخر بالديمقراطية.

و يركز المحور الاقتصادي أساساً على التجارة. و يؤكد أصحاب الاتجاه الليبرالي الجديد هلى

أهمية التجارة ليس لأنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، و لكن لأنها قد تقود الدول إلى

تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول. فالتجارة تتيح للدول

الفرصة لكي تغير وضعها من خلال النمو الاقتصادي و ليس من خلال الغزو العسكري. و يشير

ريتشارد روزيكرانس إلى نموذج اليابان. ففي الثلاثينيات أحست اليابان أن السبيل الوحيد لغزو

الأسواق هو خلق «مجال تعاون لتحقيق الرخاء في منطقة شرق آسيوية عظمى»، و هو أمر

يقتضي بالتالي أن تسيطر على جيرانها و تطالبهم بتبادل التجارة. و بالفعل في عام 1939

أوضح يوجين ستالي أن تصرف اليابان في الثلاثينات جزئياً يرجع إلى نظام الحماية الاقتصادية

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص.131.

الذي كان سائد في ذلك الوقت. و يعتقد ستالي أن إقامة الحوائط الاقتصادية على الحدود السياسية، يجعل الاستيلاء على الأراضي مطابقاً للفرص الاقتصادية. و الحل الأفضل لتجنب الحرب يكون باتباع التنمية الاقتصادية في نظام تجاري منفتح بدون السيطرة العسكرية. و على العكس من الوضع في الثلاثينيات نجحت اليابان الآن في تحويل وضعها في العالم من خلال التجارة. فقد بلغت حصة اليابان من حجم الناتج العالمي عام 1990 حوالي 15% في مقابل 5% عام 1960، و أصبح اقتصادها أكبر ثاني اقتصاد في العالم.¹

¹ جوزيف س. ناي الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة: د. أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، 1997. ص. 24.23.

المبحث الثاني: التصور الواقعي للأمن

لا بد من الإشارة في البداية إلى أنه لا توجد نسخة نظرية واحدة من الواقعية حتى نتحدث هكذا بعمومية عن افتراضاتها الأساسية. فـ"مايكل دويل" مثلا، يتحدث عن أربعة اتجاهات للواقعية تتعلق بالرواد الأوائل: الواقعية "المركبة" Complex لـ"ثيوسيديس"، و الواقعية "الأصولية" أو "الأساسية" Fundamentalist لـ"مكيافلي"، و الواقعية "البنوية" أو "الهيكليّة" Structuralist لـ"هوبز"، و الواقعية "الدستورية" Constitutionalist لـ"روسو". و تيموثي دن أشار إلى أن هناك تمييزا شائعا يصنف الواقعية إلى: الواقعية "الكلاسيكية" (حتى القرن العشرين)، و الواقعية الحديثة (1939-1979)، و الواقعية البنوية (1979 فصاعدا).¹

يجادل "جاك سنايدر" أنه بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت شعارات وأطروحات يدعي كل منها تمثيل الواقعية، ف "هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها واقعية بنوية، وهناك نحو ثلاثة أنواع من الواقعية الهجومية، وعدة أشكال من الواقعية الدفاعية، بالإضافة إلى نظريات واقعية كلاسيكية - حديثة، ومشروطة، وخاصة، ومعممة. "

في الحقيقة هناك تنوع في الاتجاهات النظرية للواقعية، والواقعيون طوّروا تفسيرات للسياسة الدولية تصل حدا كبيرا من الاختلاف في بعض الأحيان، ومع ذلك يمكن تحديد العناصر الجوهرية و الافتراضات الأساسية التي تلثقي حولها معظم التوجهات النظرية التي تنسب للواقعية.

¹ محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات و الأسس، (رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2015، ص.212.

بنجامين فرانكل (Frankel Benjamin) على سبيل المثال، يحدد اهتمامات النظريات

المنتمية إلى التيار الواقعي في نقاط مشتركة تلتقي كلها حول فكرة الصراع الدائم و النزاع حول

القوة والأمن. ورائدل شويلر (Schweller Randall) حاول من جهته الجمع بين طروحات

وافترضات الواقعيين (الكلاسيكيين والجدد منهم) مقدما إياها على النحو التالي¹:

1- لا يواجه الأفراد بعضهم البعض بصورة فردية، وإنما كأعضاء في جماعات سياسية تتولى

تنظيم ولأئهم، فالدولة هنا هي الإطار العام والوحيد الذي يتفاعل فيه/ ومن خلاله الأفراد

والجماعات، وهذا الافتراض هو عام بالنسبة للواقعيين، فكلهم يسلمون بمحورية وأهمية

الدولة بالنسبة للوجود الإنساني وضمان حريته وبقائه، وعلى المستوى الدولي تعتبر الدولة

الفاعل الأساسي والممثل الوحيد للشعوب و المجتمعات.

2- الفوضى هي المبدأ الناظم للعلاقات الدولية. ورغم أن فكرة الفوضى كتجسيد لحالة الطبيعة

يمكن العودة بها إلى توماس هوبز، إلا أن اعتمادها كمنطلق في التنظير للعلاقات الدولية

هو حديث جدا، ويرتبط أساسا بأعمال الواقعيين الجدد وفي مقدمتهم كينيث والتز. و أصبح

من المسلم به على نطاق واسع عند الواقعيين بل حتى عند بعض الليبراليين (الجدد) أن

النظام الدولي هو فوضوي بطبيعته ويمارس تأثيرا كبيرا على سلوك الدول.

3- إن القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف

الدول، وبغض النظر عن الجدل الواقعي حول اعتبار القوة كهدف (عند الكلاسيكيين) أو

¹أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012. ص.42.

اعتبارها كوسيلة لتحقيق الأمن (عند الجدد)، فإن القوة تعتبر الموضوع الجوهرى فى الرؤية والتحليل الواقعيين للسياسة الدولية.

4- إن طبيعة العلاقات الدولية هى أساسا علاقات صراعية، وبدون الصراع يفقد العالم مبررات وجوده. ورغم اتفاق الواقعيين حول هذه النقطة إلا أنهم يختلفون حول تحديد الأسباب المفضية إليه.

5- لا يمكن للبشر تقليل حدة الصراعات الدولية عن طريق العقل والمنطق، فهم هنا يخالفون ما ذهب إليه الليبراليون، لكنهم فى المقابل يختلفون فيما بينهم كذلك حول طرق ووسائل الحد من هذه الصراعات، حتى وإن كانوا فى أغلبهم يحبذون فكرة توازن القوى.

6- ليس للقوة وظائف أخلاقية فحسب الواقعيين تعتبر الأخلاق منتجا من منتجات القوة وليس العكس، وبالتالي يجب الفصل بين الأخلاق والسياسة عند تحليل سلوكيات الدول.

7- إن حاجات الدول وضرورياتها تتغلب على أخلاقياتها عند حدوث تضارب بينهما، فالدول -على عكس الأفراد - لا تضحى بمصالحها من أجل مبادئ تؤمن بها.

قدم كل من مارتين غريفينش وتيرى أوكلاهان خمس افتراضات أساسية تقوم عليها الواقعية البنوية ورد البعض منها فيما سبق، لكننا نذكر واحدة منها تتال قبولا عاما لدى أغلب الواقعيين، وهى: لا يمكن الوثوق أبدا بمواقف الدول من بعضها البعض، إذ أن حليف اليوم قد يصبح عدو

الغد¹ ، فالمصلحة هي ما ترتبط به سلوكات الدول، وتترجم هذه الفكرة مقولة عامة يرددها الواقعيون "في السياسة لا توجد صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة". هناك بعض الافتراضات التي تتفرد بها الواقعية البنيوية عن الواقعية الكلاسيكية، وذلك في محاولة تأسيس نظرية للعلاقات الدولية تستجيب أكثر لشروط "النظرية العلمية"، ومن هذه الافتراضات نجد²:

- 1- تتميز العلاقات الدولية بـ "الفوضى" والصراع المتواصل؛
- 2- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها إلى التحليل البنيوي؛
- 3- إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوة بين الوحدات السياسية في النظام الدولي؛
- 4- استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول المعرفية الأخرى.

إن معرفة هذه الافتراضات مفيد جدا في فهم النظرة الواقعية لطبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها ومحركاتها الأساسية، وفي فهم وتحليل سلوكيات الدول ومختلف التفاعلات التي تعرفها السياسة الدولية بشكل عام. لكن بالمقابل، يفترض التحليل العلمي للظواهر الدولية العمل على التنسيق بين هذه الافتراضات والربط بينها، وتقديمها في شكل أطر نظرية قابلة لأن تكون مرجعيات عامة لكل

¹ مارتن غريفيثس و تيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.395.

² عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص.175.

باحث مهتم بفهم وتحليل العلاقات الدولية. وفي الحقيقة ذلك ما حاولته الواقعية من خلال سعيها لجعل هذه الافتراضات (السابق ذكرها) منطلقاً لنظريتها العلمية للعلاقات الدولية¹.

و لقد اعتبرت معظم الدراسات في السياسة الدولية أن الدولة أهم وحدات النظام السياسي وأن الوحدات -الدول تتباين من حيث الإمكانيات المادية والبشرية والحضارية و القيمة، لذا تختلف تصوراتها و تتمايز مصالحها الوطنية القومية ووسائل تحقيقها. ولما اختلفت التصورات وتمايزت المصالح وأصرت الدول على تحقيقها لتأكيد مركزها و هويتها الدولية، أصبحت حالة صراع و اصطدام المصالح السياسية و غير السياسية حالة قائمة ومستمرة. لهذا لا تمنع الدول من اللجوء رغبة أو مكرهة إلى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع إذا تعذر سلمياً، و هي بذلك لا تحمي مصالحها و أمنها العسكري فحسب بل و قيمها و عاداتها و تقاليدها الاجتماعية و أهدافها السياسية والاقتصادية². ولقد اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى: القوة والثروة والشهرة... فمن ناحية يرى "ارنولد وولفرز" أنه: "ليست كل الأمم تجعل القيم الأخرى تابعة للأمن...حتى وان اهتمت وفي أغلب الوقت -وهذا من حقها -بأمنها و قبلت بتقديم التنازلات لدعم نفسها". ومن ناحية أخرى اعتبر "كنيث ولترز" أن "الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي، لأنه بضمان بقائها -أي الدول -تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار والمصلحة والقوة". لذلك وبعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأولى والثانية أن القوة هي المفسر للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية في تفسير

¹ محمد الطاهر عديلة، مرجع سبق ذكره، ص.216.

² ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1 ، 2005، ص.317.

الظاهرة الأمنية، خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وأن ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أم نووية. وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد، خاصة في ظل الفوضى الأبدية التي ميزت النظام الدولي في تلك الفترة ووصفها "والتر ليبمان" بالحرب الباردة وعرف الأمن من خلالها على أن "الدولة تكون آمنة عندما لا تضحي بشرعية مصالحها لتجنب الحرب... وتكون قادرة في حالة المواجهة على إبقاء هذه المصالح بالحرب". ولأن العلاقات الدولية تدور في وسط تغيب فيه السلطة المركزية، وكل دولة تجد نفسها باستمرار عرضة للخطر من قبل دولة أخرى عسكرياً، وفق مبدأ (الاعتماد على النفس لوالتر)، وفي إطار يغذيه خوف دولة "أ" من "ب" أو ما يعرف حسب "اوبر بترفيد" (Butterfield Hubert) بالخوف الهوبيزي (La peur Hobbesienne). كما ساعد ميزان التهديد الذي ساد بفضل النووي في النصف الثاني من القرن العشرين على ربط أمن الأفراد بحكوماتهم بصفة أكثر وجعل من الدولة المسؤول الأول والوحيد على حماية مواطنيها مقابل الحصول على ولائهم وذلك في شكل عقد اجتماعي و خاصة مع تأثر زعيم الطرح الواقعي "هانس مورغنتو" بهوبز.¹

يرى الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية، وعليه فإن الدراسات الأمنية حسب "والتر" يجب أن تركز على دراسة التهديد واستعمال ومراقبة القوة العسكرية² و إبقاء الأمن في نطاق دولاتي - عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية

¹HOUGH (Peter), **Understanding Global Security**, London New York , Routledge,2004,p11.

² Walt, Stephen M. (1991) 'The Renaissance of Security Studies', *International Studies Quarterly*, 35, p. 212.

كأضمن حل وأكثر ضمان للأمن، على هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن تقليدياً على أنه "حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح".¹

لذلك كان أمن الدولة يفهم على أنه أمنها العسكري فقط، وأدى إلى أن لجأت الدول الأكثر مقدرة إلى التحالفات لمواجهة الأخطار المحتملة لضمان الأمن الجماعي للدول كدعم لفكرة الاعتماد المتبادل فيما بينها. ورغم ما قدمته الواقعية من أفكار - لا يعتبرها كثيرون نظرية - إلا أنها اعتبرت بعيدة عن الدراسات الأمنية لأنها استندت إلى مفاهيم غامضة لعدم وجود مناهج أكيدة لدراساتها. فمثلاً فكرة توازن القوى كمفهوم أمني قائم على فكرة عقلانية لم يكن واضحاً، وهو كثافة ارتكز على تحقيق الحد الأقصى للأمن بدلاً من ثقافة التوازن بمرتكزاتها الأساسية كالديبلوماسية والتحكيم والوساطة وكل الوسائل السلمية. وهذا ما أدى إلى المأزق الأمني الذي حاول الواقعيون الجدد إيجاد تفسير له وتدارك اللبس الفكري الذي وقع فيه الواقعيون الكلاسيكيون. ارتكزت الواقعية البنوية على فكرة أن الفوضى هي سمة النظام الدولي الذي تغيب فيه سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول، وأن ازدياد درجات الصراع حتى في وضعية الأحرب يجعل من احتمال قيام الحروب أمراً متوقفاً على الدوام. ولأن الريبة والشك تؤدي إلى فقدان الثقة² و أن وجود التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم ولكنه محدود ومقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر عليه والذي لا يزول مهما كان حجم التعاون، فالسلام الحقيقي والدائم في العالم مرهون بالمعضلة الأمنية.

¹ ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص. 319.

² جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، طبعة عربية أولى، 2004 ص 41

متغير المعضلة الأمنية في الطرح الواقعي

أول من استعمل المصطلح هو "جون هارز (John Herz) ويرى أن الأفراد يكونوا متخوفين على أمنهم بسبب احتمال خطر الهجوم من جماعات أو أفراد آخرين ولتجنب هذه الأخطار تلجأ الجماعات والأفراد إلى الحصول على القوة لمواجهة قوة الآخر...ولأن لا أحد متأكد من ضمان أمنه في عالم تتنافس فيه الوحدات، يتواصل السعي للقوة في إطار الحلقة المفرغة للأمن و القوة فالمعضلة الأمنية هي أحد الخيارات الصعبة التي تواجه بعض الحكومات التي تكون قادرة على تحقيق جهودها الدفاعية بهدف تسهيل العلاقات السلمية- والمشكلة هنا هي أن تجعل بلدها أكثر ضعفا أمام أي هجوم -من جهة، وهي قادرة من جهة أخرى على تقوية إجراءاتها الدفاعية وهذا الأمر قد يدل على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل، ويثير الشكوك الدولية ويقوي الضغوط من أجل خوض سباق التسلح. وقد يؤدي ذلك إلى نزاع عسكري كما أكده عديد المحللين عند تناولهم الحربين العالميتين الأولى والثانية كنموذج للمعضلة الأمنية¹ خاصة وأن الواقع يقول أن كل دولة تفسر كل ما تقوم به سلوك دفاعي وسلوك الآخرين كتهديد محتمل. فمعضلة الأمن تظهر من فكرة اللاتّقة الموجودة في الفوضى الدولية على أساس بنيوي يزداد حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية، كي يتحذروا للأسوأ ويركزوا على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة. كما أن حدة المعضلة الأمنية ما هي إلا نتيجة لطبيعة القدرات العسكرية العنيفة والزاوية التي تنظر منها الدول إلى الآخرين

¹ مارتن غريفتش و تيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص.389.

بوصفهم مصدر تهديد بدلا أن يكونوا حلفاء، وهذان عاملان متغيرين بفعل الزمان والمكان .وحدة

المعضلة الأمنية تتنوع بشكل غير متساوي بين الدول على النحو الآتي: ¹

(1)- تختلف حدة المعضلة الأمنية بالنظر إلى الدرجة التي تتميز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينها ولأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد .ويرى الداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي إلى أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها باتباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى.

(2)-تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول، إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد.

على عكس الاتجاه الأخلاقي الذي يدعو إلى أخلقه العلاقات الدولية من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و المتمثلة في نشر السلم و الأمن العالميين و فض النزاعات و الصراعات الدولية بالطرق السلمية و تكريس السلام عن طريق القانون و التنظيم الدوليين و إنشاء حكومة عالمية، فإن الاتجاه الواقعي، ولا سيما منه الكلاسيكي ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها

علاقات صراع قوة و من أجل القوة International Relations is a struggle of power
and for power رافضا بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات. فالواقعيون يرون

¹ المرجع السابق ، ص ص 390-391.

أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء و مواجهة

التحدي و إثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت.¹

« perpetual and restless desire of power after power that ceaseth only in death »

و فضلا عن ذلك ينطلق الواقعيون في دراساتهم للظواهر السياسية من الواقع الدولي المعيش،

أي دراسة ما هو كائن فعلا، معتمدين في ذلك على المقاربة المنهجية التجريبية القريبة من المقاربة

الوضعية الكانطية من خلال الممارسة السياسية و الخبرة التاريخية، بينما ينطلق المثاليون مما

يجب أن يكون. معتمدين في ذلك على المقاربة المنهجية الفلسفية المثالية. كما يرفض الواقعيون

ما يدعيه المثاليون بوجود تناسق و انسجام في المصالح Harmony of Interests بين الوحدات

السياسية للجميع الدولي. فعلى خلاف ذلك، يرى الواقعيون بوجود تضارب في المصالح Clash

of Interests بين هذه الوحدات السياسية إلى درجة تؤدي إلى اندلاع الحرب.

كل هذه الفوارق و غيرها كانت محل نقاشات و محاورات بين المثاليين و الواقعيين في فترة ما

بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

كانت نتيجة هذه المحاورات تراجع الفكر أو التحليل الأخلاقي للعلاقات الدولية مقابل هيمنة

الفكر الواقعي على العلاقات الدولية أكاديميا و ممارساتها خلال ما يقارب من خمسين سنة من

ظهوره، و لم يكن هناك أي مؤشر يدل على تراجعه أو زواله فكانت هذه الاختلافات الجوهرية بين

التيارين بمثابة أسباب حقيقية مهدت السبيل لبروز الواقعية السياسية الكلاسيكية Classical

¹ Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de wild, **Security new frame work for analysis** , Lynne Rienner, USA,1998, p.21.

Political Realism بزعامة هانس مورغاثو Hans Morgenthau بعد الحرب العالمية الثانية.

و هي المدرسة التي أصبحت-فيما بعد- المادة الدسمة و الخام لنيو واقعية Neo-Realism بزعامة كينيث ولتز Kenneth Waltz فالنيو واقعية هي امتداد للواقعية الكلاسيكية و إن كان الكثير من المحللين يصفون الفكر الواقعي الجديد بالفكر الأخلاقي يقوم على المبادئ الأخلاقية أكثر من فكر واقعي يقوم على مقومات القوة و توازن القوى، و كل ما يتصل باستعمال القوة في العلاقات الدولية، خاصة و أن ظهور الفكر الواقعي الجديد تزامن مع وصول " جيمي كارتر " إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية و من خلاله عودة المبادئ الأخلاقية. و رغم ذلك يصنف الفكر الواقعي الجديد ضمن الاتجاه الواقعي للعلاقات الدولية لأن الاختلافات الموجودة بين المدرستين على مستوى المفاهيم (القوة، المصلحة الوطنية و توازن القوى)، أو على مستوى وحدة التحليل(الدولة)، و إنما على مستوى الطرح(طريقة التحليل).¹

"الواقعية الهجومية" Offensive realism نظرية واقعية في طبيعتها، و تندرج بالتالي ضمن

تقاليد المفكرين الواقعيين من أمثال "إه كار" E.H. Carr و "هانز مورجنثاو" Hans Morgenthau و "كينيث ولتز" Kenneth Waltz. تتميز هذه النظرية بأن عناصرها قليلة و يمكن تكثيفها في عدد صغير من الفرضيات البسيطة. فالقوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، و النظم متعددة الأقطاب التي تضم دولة أقوى من الدول الأخرى، أي دولة مهيمنة كامنة potential hegemon، تكون أكثر عرضة للحرب من النظم الأخرى.

¹ جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم، (النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية، 2012)، ص.6.

ارتأى أنصار النظرية أن الواقعية لم تفشل بالتتو بنهاية الحرب الباردة لأن الواقعية تدرس

السياسة العالمية من حيث التفاعل لا من خلال دراسة المتغير المحلي للدول.¹

¹ المرجع السابق، ص.7.

الفصل الثاني: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

المبحث الأول: النظرية البنائية

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت" Alexander WENDT و "نيكولاس أونوف" Nicolas ONUF و "إيمانويل أدليير" Emmanuel ADLER، في نهاية الثمانينات و بداية تسعينات القرن العشرين. لقد أشار "ألكسندر وندت" سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، و أن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، و يجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب و النزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، و بالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل و تصور عقلي، و بالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن و السلم عوض المصلحة الضيقة و الحرب و النزاعات، و منه فإن غاية الأمن حسب "ألكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه و فعله لا ما هو الحقيقة الفعلية. فالبنائية تقوم على مسلمات و تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية و الحقائق و إدراكات صناع القرار و كل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي¹، و نستطيع أن نقول أن "ألكسندر وندت" أعطى مفهوماً بديلاً للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية²، هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي تذاثاني³، فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة

¹ - حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة)، ص.279.

² - خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص.106.

³ - حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص.280.

إلى مستوى الفرد و أن سوء النية أو الإدراك السيء هو سبب النزاع، فبتغيير الإدراك يتحقق السلم و الأمن، فهو مرتبط بالفرد و إدراكاته¹.

نشأة النظرية البنائية:

ظهرت النظرية البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان Nicholas Onuf أول من استعمل المصطلح في كتابه – making world of our- حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية. و أيضا مع المقال الموجع لـ Alexandre Wendt الملقب بأبي البنائية، الصادر سنة 1992 و المعنون بـ The Social Anarchy Is What States Make of It : Construction of Power Politics و غير أنه على الرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية عميقة و ممتدة إلى قول الإيطالي جيميا تيستا بأن العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان و هذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الرؤية لها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية و المستمدة أساسا من الفلسفة الوضعية و قد تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات و خاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية و الليبرالية أخفتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن

¹- خالد معمري، مرجع سابق، ص.106.

المشترك"، زيادة على ذلك، و بالنظر على التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، و بروز القضايا المرتبطة بالهوية.

النظرية البنائية و الأمن:

تلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية:

البنائية لا تقبل بمسئمة فوضوية النظام الدولي بل تُمشكها، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم و السلوك. فالفوضى الدولية و البحث في القوة هي من تكوين صناع القرار و ليست حقائق موضوعية فهي تكوين و بناء ذاتي، و تؤكد البنائية على قضية توظيف الأمن و الفوضوية لخدمة مصالح أخرى.¹ و بما أن الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل و ليست ذاتية و بما أنها أساس المصلحة القومية فإنه رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقارنة أنانية، حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش و تتحرك فيها الدول و التي تصقل هوياتها، و بالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول، و ليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. و عليه، فإن واندت يفرق بين ثلاث أنواع من الفوضى، فلما تنظر الدول إلى بعضها البعض كأعداء فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى هوبزية، و لما تنظر إلى بعضها البعض كمتنافسة فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، و عندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء فإنها مشكلة لفوضى كانطية، و يرى "واندت" أن هذه الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري و إقصائي، و بالتالي

¹ المرجع السابق، ص.108.

أناني وفق علاقات القوى لم تعد موجودة في عالم اليوم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية، و عليه العالم تطور نحو ثقافة لوكية بل و حتى كانطية كما هو الشأن في أوروبا الغربية، فهذه الثقافة الأخيرة تحدد سلوك دول المجموعة الأورو-أطلسية حيث لما تتحرك دولة من هذه المجموعة لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط بل حتى مصلحة الدول الصديقة و الحليفة¹. و منه يمكن القول أن البنائين لديهم تفاؤل فيما يخص مشكلة و طبيعة النظام الدولي باقتناعهم أنه ليس هناك صراع أو تنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل (Gorbatchev) القوة و يضربون مثالا بالرئيس السوفياتي السابق غورباتشوف الذي اعتمد على فكرة الأمن الجماعي و بذلك تتبنى البنائية نظرة تعاونية غير صراعية للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى. هذه الأخيرة التي هي مزيج فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، و كدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن أن المسدس عندما يحمله صديق، ليس له نفس المعنى لو حمله عدو. بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتي الحالتين، أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولاً اجتماعياً أكثر منه مادي. و عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوماً في تشكيل التهديدات و توجيهها. فعلى سبيل المثال رؤية أمريكا أو أي دولة عضو في حلف الناتو للسلاح النووي الفرنسي ليست بذات رؤيتها للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني، لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة لأمريكا إلى خلق جماعات (Emanuel Adler) . يدعوا البنائيون و بالتحديد إيمانويل آدلر أمنية لغرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولتين و غير

¹ - جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2010/2011)، ص.45.

دولتين أو حكوميين، و يكون ذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي مهيكّل ناتج عن ممارسات الفاعلين و تبعاً لمصالحهم و هوياتهم يساهمون في: تشكيل ذا إنتاج، تحويل أو تغيير هذه البنية، لذا يقول واندت "أن الفوضى هي ما تصنعه الدول". الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية، و القوة العسكرية لا تنفع و لا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم و المعايير الثقافية و الإيديولوجية و الهوياتية و التي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلاً. فمتغيرات الهوية و الخطاب السياسي و القيم الثقافية و الحقائق و إدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي. الذي يساعد صانع - تعطي البنائية أهمية قصوى لـ: "فعل اللغة كون، القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية الخطاب السائد في المجتمع يعكس و يشكل المعتقدات و المصالح، و يؤثر في السلوكيات و الخيارات¹.

يعد مفهوم الهوية Identity من المفاهيم المهمة لأتباع النظرية البنائية ليس فقط لأنها تساعد على تحديد المصلحة للفاعل لكنها مهمة أيضاً لصناعة السياسة العامة للدولة. إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل دوماً بما يراه ملائماً لهذا الدور، فعلى سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى إلى سياسات مختلفة عما سبق. كذلك اعتقاد البريطانيين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك يركز أتباع البنائية على

¹- المرجع السابق، ص.47.

العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغير هذه الهوية؟. فهم قريبون بذلك - إلى حد ما - من أتباع ما بعد الحداثة؛ وذلك بتوصيف ما يسمى بالآخر (Othering) وتوظيفها لهذا المنهج بتحليل الهوية وتوصيفها. وهذا الأسلوب يعتمد على أن لكل هوية نقيضاً أو معياراً مخالفاً له أو مغايراً¹.

فعدم وجود الآخر يلغي وجود الأنا والهوية. ولكن يتميز البنائيون عن أتباع ما بعد الحداثة بأنهم لا ينطلقون من أسس لغوية أو فلسفية، بل من علم النفس الاجتماعي. فالدراسات العديدة لمجموعات أو جماعات إنسانية أظهرت أن هذه الجماعات تفرق بين من ينتمي إلى المجموعة ومن هو خارج هذه المجموعة (Insiders and Outsiders) ويكتسبون هويتهم من هذا التفريق، وهناك أمثلة عديدة تعطي على ذلك مثل الهوية الأوروبية ضد الهوية التركية، أو الهوية البريطانية ضد الهوية الأوروبية أو الهوية الأمريكية في مواجهة جماعات وأمم أخرى. والهوية بالنسبة إلى البنائيين لا تتغير بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغير كبير جعل الوحدات الفاعلة تتخرب بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى أوروبا، و أحداث 2001/09/11 بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.²

القطاعات الجديدة للأمن

ركزت مقاربة "بوزان" Buzan التوسيعية على قطاعات أساسية أخرى هي: السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي (انظر الشكل 1). مؤكداً على أنه لا يمكن لأي من هذه

¹ خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 2، 2014)، ص.326.

² المرجع السابق، ص.327.

القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية. فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة شبكة من المعطيات التي لا بد على المحلل الأمني فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع على حدى بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات الأخرى. و مع أن هذه المنهجية (الجزء/الكل) معقدة لكنها برأي "بوزان" Buzan جد مهمة لتشكيل فكرة جيدة حول كيفية التعامل مع ما أسماه مشكلة الأمن الوطني.

"فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية [security problematique] و طريقة لترتيب الأولويات غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط"¹

على أن هذه القطاعات لا تعتبر أنظمة فرعية، و لكنها كما يرى "بوزان" Buzan عبارة عن "عدسات تحليلية" يتم من خلالها الكشف عن حالة كل النظام الدولي في مقابل مرجعية محددة. بالإضافة إلى سماحها للباحث بتكوين صورة معمقة عن كامل النظام عبر قطاع معين.

تاريخياً، اعتبر الميدان العسكري من بين كل القطاعات الأخرى، الأكثر شأنًا و اهتماماً كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (فكرة الدولة، مؤسساتها و قاعدتها الفيزيائية)، فهي تضع حماية المواطنين و سلامتهم بصفقتها الواجب الأساسي للدولة محل اختبار. و يتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة و بمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية و الدفاعية للدول و إدراكها لنوايا بعضها تجاه بعض.

¹ Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century", **International Affairs** 3 (1991),p.433

أما الأمن السياسي فيتعلق بمدى الاستقرار المؤسساتي للدول و أنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية أيديولوجياتها. و ضمن هذا القطاع تتبدى ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، الأنظمة الدولية (الاتحاد الأوروبي أو الآسيان مثلا) و الحركات العابرة للحدود الوطنية (الكنيسة الكاثوليكية و الدين الإسلامي). فالتحديات الموضوعية في هذا القطاع ليست عسكرية، و لكنها تنصرف إلى مساءلة الأفكار و المرجعيات المؤسسة للدول و الجماعات الوطنية و الحركات الاجتماعية أو المؤسسات الدولية و حتى مبدأ السيادة في حد ذاته. فيمكن للسيادة مثلا أن تتهدد موضوعيا بأشياء من قبيل مسألة الاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة.¹

و بالإضافة إلى القطاع العسكري و السياسي، أضاف "بوزان" Buzan ثلاث قطاعات أخرى معقدة التعريف. و يتعلق الأمر بكل من القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي .

الأمن الاقتصادي: يعتبر الأمن الاقتصادي المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما. و تتنوع الوحدات المرجعية في هذا القطاع من الأفراد إلى الدول فالنظام المعقد للاقتصاد العالمي بقواعده و معايير و مبادئه. غير أنه يرتبط بالدرجة الأولى بمدى قدرة الدولة الوصول إلى الموارد و الأسواق و التمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه و السلطة في النظام الدولي. غير أنه ينتقي الإجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن. لأن السوق ببساطة يعمل وفق مبدأ "المخاطرة". فكما أوضح "بوزان" Buzan فإن:

¹Ibid.6.

"الوضع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة و المنافسة العنيفة و

اللايقين".¹

و عليه، فإذا كان اللأمن يشكل جزءا من السير العادي للأمر في القطاع الاقتصادي، فما هي التهديدات التي تستحق أن تصنف على أنها تهديدات موضوعية لأمن الاقتصاد الوطني؟ فمثلا الضغوط الكبيرة التي تمارسها الشركات الدولية على المؤسسات الوطنية و تحكمتها في مستويات التمويل لا يمكن عدّها ضمن رهانات الأمن الاقتصادي الوطني. فحتى إذا كانت هذه العوامل ضارة إلى حد كبير بسلامة الاقتصاد الوطني، محدثة خلا في توازن ميزان المدفوعات أو حتى مزيدا من البطالة، فإنها لا تعدو كونها مخاطر "عادية" في اقتصاد السوق. و عليه، من المهم فهم مدى التعقيد الحاصل داخل هذا القطاع. فبالإضافة إلى كون القطاع الاقتصادي مثلا واضحا عن كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض، فقد أوضح "بوزان" Buzan مثلا الترابط المهم بين الأمن الاقتصادي و الأمن العسكري. فمن السهل رؤية كيف أن الأمن العسكري تابع للأمن الاقتصادي بسبب الحدود و القيود التي يفرضها هذا الأخير على ميزانية الدفاع و الأمن.

الأمن المجتمعي: يعتبر الأمن المجتمعي واحدا من بين أهم عناصر البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة. فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما بذاته و موضوعا متميزا للأمن. وفقا لـ "دوركايم" Durkheim تعرف

¹ Ibid, p.23

المجتمعات (sociétés) على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل اعتقاداتها الدينية و مشاعرها الوطنية المشتركة تحس بوجود رابط بينها على شكل واعي جماعي مستقل و يفوق مجموع واعيها الفردي. تبعا لذلك، فقد أكدت مدرسة كوبنهاجن على أن العولمة المعاصرة قد أثرت و بشكل كبير على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوامل كتدفق الهجرات و الاستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة بالإضافة إلى الاندماج في وحدات أكثر اتساعا.¹

من هذا المنطلق، يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" (Us) في مقابل "الآخر" الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية... إلخ.

" ففي خضم النظام الدولي المعاصر، يعنى الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع

ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة و تهديدات

فعلية أو محتملة. و بدقة أكثر، فهو يرجع إلى استمرارية ضمن شروط مقبولة

للتطور - النماذج التقليدية للغة، الثقافة و الروابط بالإضافة إلى الهوية و

الشعائر الدينية و الوطنية. بهذا النوع من التعريف، من الصعب جدا التحديد

بموضوعية فيما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه. و الطريقة

¹ خالد المصري، مرجع سابق، ص.328.

المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما أن

هويتها مهددة. لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية.¹

و تجدر الإشارة إلى أن العديد من الصراعات المستعصية على الحل في العلاقات الدولية هي

التي تحوي في ثناياها عناصر اجتماعية (مآزق اجتماعية). كما يجب التنويه بأن مفهوم الأمن

المجتمعي جد معقد لتعامله مع الهويات و الثقافات -التي تعتبر ذاتية و ذات بناءات سياقية

(contextual constructions) - مما يقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية و

إقصائية.

الأمن البيئي: يصنف القطاع البيئي أو الايكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة

العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا

استثناء. فمثلا، لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و

السياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم. و ينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية

البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ و الاحتباس الحراري، التلوث،

الجفاف... إلخ. التي تهدد رفاه و سلامة الإنسان و حتى نوعه. انظر الشكل(1).

"العلاقة بين البشرية و البيئة هي الموضوع الأساسي للايكولوجيا. و قد اتضح الآن أن هذه

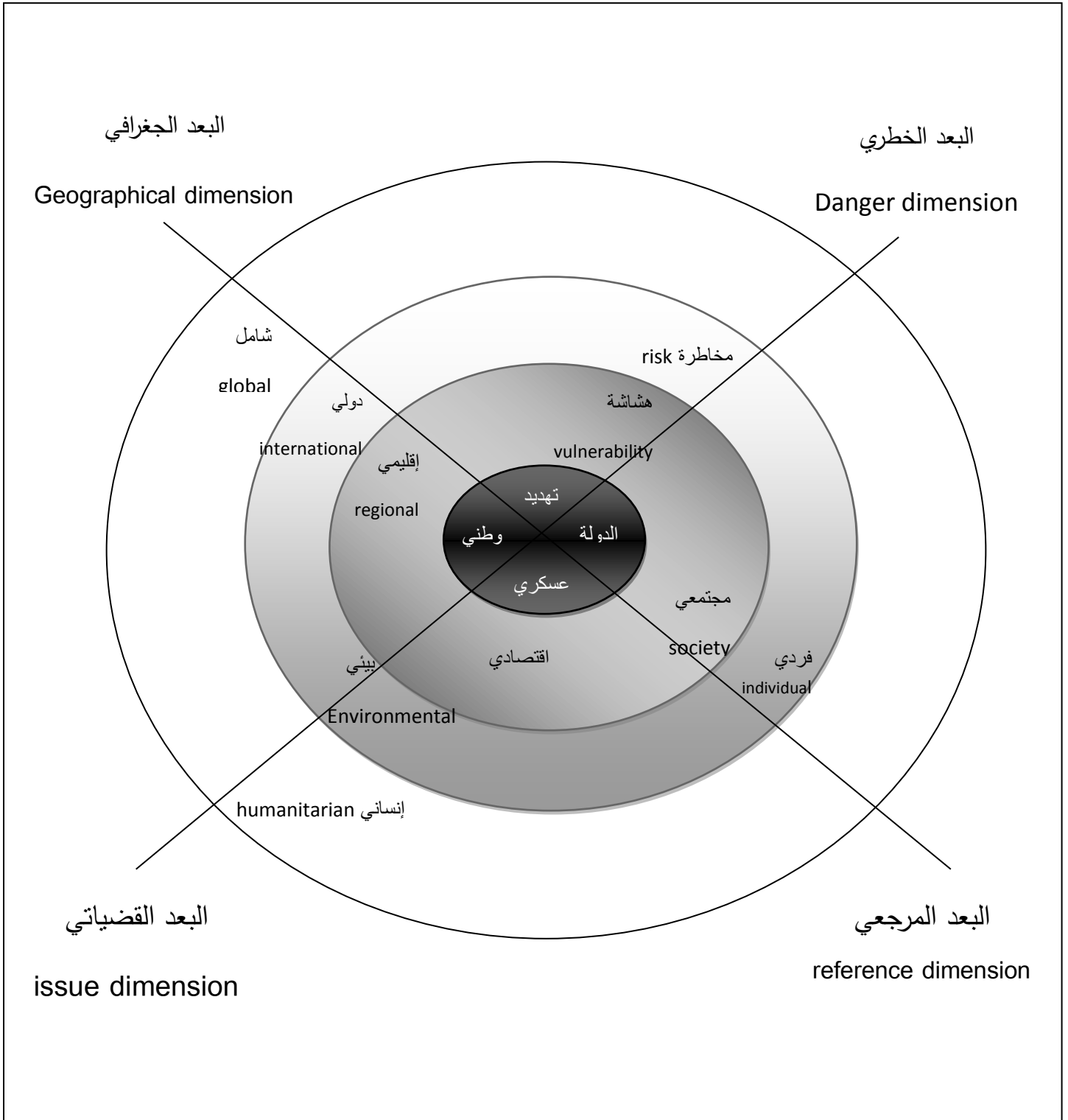
العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الضرر. و ليس من قبيل المبالغة

¹ المرجع السابق، ص.329.

القول أن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل.¹ و عليه، فهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي و الأمن. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الوارد الطبيعية و الطاقوية و خصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

¹ غراهام إيفانس و جيفري نوبينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة (البيئة)، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث 1997، ص.85.

الشكل 1: أبعاد الأمن¹



¹ Gabri Schlag, Julian Junk and Christopher Daase, **Transformations of Security Studies : Dialogues, Diversity and Discipline**, Abingdon, Routledge, p.8.

المبحث الثاني: النظرية النقدية و الأمن

وضع "ماكس هوركايمر" Max Horkheimer في مقالته الشهيرة: النظرية النقدية و النظرية التقليدية (1937) الأساس لتمييز ما يعرف الآن بالمعرفة الوضعية عن المعرفة ما بعد الوضعية.

حسب "هوركايمر"، يتوجه موضوع النظرية النقدية إلى الإنسان كمنتج لأشكاله المعيشية التي تتمظهر كوعي تاريخي تسعى بواسطته لتحرير الإنسان من زيف الاستعباد الذي أثقل كاهله. و بالمقابل تقوم النظرية النقدية على بناءات معرفية مؤسسة فيما دعاه "جورجي لوكاتش" György Lukács علوم البرجوازية (علم النفس، و علم الاجتماع، و غيرها)، تلك التي تجري مقاربتها وفق أنماط فكرية ثنوية مثل: مجتمع مقابل جماعة، و ثقافة مقابل حضارة، و دولة مقابل أمة، إلخ. تقوم هذه النظريات التقليدية، و من بينها العلوم السياسية، بإنتاج معارف ينظر إليها بعين الرضا من طرف النظام القائم في المجتمع؛ لأنها تدعم استمراريته، و بالتالي هو يستمد شرعيته منها، و هي تستمد شرعيتها منه.

كانت الفلسفة الوضعية محل نقد منهجي و شرس من قبل جميع المنظرين الفرانكفورتيين على اختلاف أجيالهم و تنوع توجهاتهم. فبالنسبة لـ"هوركايمر"، تجسد الوضعية أو العلموية المفرطة شكلا جديدا من الهيمنة التي ميزت الرأسمالية المتطورة. فعبر اهتمامها بما هو موجود فقط هي تقر بالنظام القائم، و تعيق أي تغيير مناف له، و بالتالي، ترتبط بإنتاج شكل جديد من الهيمنة التقنية، حيث أن المعرفة النظرية التي سُخِّرت لفهم الطبيعة و التحكم فيها تم استخدامها أيضا للتحكم في الإنسان.¹

¹ سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص.20.

من جهته انتقد "يورغن هابرماس" Jurgen Habermas في عمله المعرفة و المصلحة (1974) النزعة العلمية المفرطة للفلسفة الوضعية عبر تحليله للعلاقة الموجودة بين المعرفة و المصلحة. حسب "هابرماس" كل معرفة هي تعبير عن مصلحة كامنة وراء إنتاجها؛ لذلك، من أجل الوقوف على حقيقة معرفة معينة و كيفية كونها، يجب علينا البحث عن المصلحة الكامنة وراء إنشائها. و في هذا الصدد ميز هابرماس بين ثلاثة أنواع مختلفة من المعرفة، تجسد ثلاثة أشكال متنوعة من المصالح المشكلة لها: أولاً، مصلحة تقنية، و تشير إلى استخدام العلم الإمبريقي لتحقيق المتطلبات المادية. ثانياً، مصلحة عملية، تتمحور حول التفاهم المبني بين الأفراد و الجماعات عبر التواصل القائم ضمن حدود الاستعمال التداولي للغة. ثالثاً، مصلحة إعتاقية (Emancipatory Interest) ، و تقوم على الأفعال و الأقوال المشوهة الناجمة عن ممارسة القوة، و التي تشكل الحقل الذي يمارس فيه الانعتاق عبر عملية التأمل الذاتي.

مارست أفكار مدرسة فرانكفورت، خاصة أعمال "هوركايمر" على النظرية النقدية و "هابرماس" حول المعرفة و المصلحة، تأثيراً كبيراً على صياغة النظرية النقدية الدولية و الدراسات الأمنية النقدية. و لكن بالرغم من ذلك، الاعتماد على الخلفية الفرانكفورتية ضمن النظرية الدولية النقدية لم يكن متكافئاً؛ الأمر الذي يعكس تعدد التوجهات و القراءات المتوفرة لأعمال المدرسة، خاصة في النظرية الدولية النقدية.¹

¹ المرجع السابق، ص.20.

و تتألف النظرية النقدية من مجموعة تحليلات و أطر فلسفية نقدية مستوحاة من الماركسية و موجهة إلى النظرية الدولية و ممارستها. و قد اقترنت النظرية النقدية بشكل وثيق بنوع متميز من الفكر عرف باسم "مدرسة فرانكفورت". فبأعمال كل من "ماكس هوركهايمر" Max Horkheimer، "تيودور أدورنو" Theodor Adorno، "والتر بنجامين" Walter Benjamin، "هربرت ماركوس" Herbert Marcuse، "إريك فروم" Erich Fromm، و "يورغن هابرماس" Jürgen Habermas اكتسبت النظرية النقدية فعالية جديدة و بدأ تعبير "النظرية النقدية" Critical Theory يستخدم كشعار لفلسفة تستجوب و تساءل الحياة الاجتماعية و السياسية الحديثة عبر طريقة نقد جوهرية.

"فالأهم بالنسبة للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت يكمن في الانشغال بفهم السمات المركزية للمجتمع المعاصر بفهم تطوراته الاجتماعية والتاريخية و اقتفاء تناقضاته في الحاضر ما يمكن من احتمال تجاوز المجتمع المعاصر للأمراض المبيته و لأشكال الهيمنة داخله".¹

و قد اتضحت معالم النظرية النقدية-و التي كانت تتداخل بشكل كبير مع نظرية النظام

العالمي - لأول مرة في المقالة الموسومة بـ "On Traditional and Critical Theory"

لـ"ماكس هوركهايمر" Max Horkheimer عام 1937 ليصبح لها تأثير قوي في النظرية العالمية

¹ Richard Devetek, "Critical Theory", In Scott Burchill et al., (eds.), Theories of International Relations. 3rd ed. (New York : Palgrave Macmillan, 2005),p.138.

بعد ذلك في ثمانينيات القرن الماضي على يد كل من "أندرو لينكلاتير" Andrew lanklater و

"روبرت كوكس" Robert cox.¹

و كونها نظرية نقدية للمجتمع ساعية للتغيير، فهي تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك و تسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية و العدالة و السعادة حين تمارس تحت ظروف و شروط تاريخية محددة و تهدف إلى نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات و الظروف. و كنظرية اجتماعية معيارية تحاول النظرية النقدية فهم و تشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي

"فقد كان هوركايمر معنيا بتغيير المجتمع، وكان يعتقد بأن النظريات التي من شأنها تحقيق هذا التغيير لا يمكن تطويرها بالطريقة نفسها التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير النظريات. فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون و نزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه. و في مشاركة مهمة له في التفكير في طبيعة العلوم الاجتماعية، احتج هوركايمر بأن هناك ارتباطا وثيقا بين المعرفة و السلطة. و كان يعتقد بأن أهم القوى القادرة على التغيير في العلوم الاجتماعية هي القوى الاجتماعية و ليس المنطق المستقل للأشياء التي يتم تفسيرها."

و يشير "هوركايمر" Horkheimer إلى أن النظرية النقدية هي في المقام الأول ليست نظرية

للمعرفة أو نظرية للحقيقة، مع أنها جزء من المحاولات المستمرة التي تهدف للوصول إليها،

¹ قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، ص.143.

انطلاقاً من اهتماماتها بالجانب الفلسفي للعلاقات الاجتماعية، فهي لذلك محاولة جادة لإيجاد بديل نظري-نقدي واضح المعالم للوقوف أمام التيارات الفكرية و الفلسفية التقليدية التي مارست أنواعاً من السلطة و الهيمنة. كما أكد "هوركايمر" Horkheimer على النظرية النقدية هي فلسفة اجتماعية هدفها نقد المجتمع و تعريته من خلال نقد النظام القائم و الكشف عن جوانب الخلل فيه و رفضه إذا كان سلبياً. و بمعنى آخر تعرية المجتمع الصناعي-البرجوازي و عقلانيته التكنولوجية و ما يرتبط بها من إيديولوجية، لأن نقد المجتمع، هو في الوقت ذاته، نقد ذاتي للأفكار التي تصدر عنه.¹

النظرية النقدية كنظرية للعلاقات الدولية

لقد ارتبط اسم النظرية النقدية في العلاقات الدولية و في ميدان النظرية الدولية بدرجة أخص بإسهامات الأستاذ "روبرت كوكس" Robert cox لأنها جاءت في جانب منها كهجوم و تحد للفرضيات الرئيسة للواقعية البنوية بسبب التزاماتها المعيارية الدفينة و هو بذلك ينزع كل موضوعية و علمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية،

"فالنظريات هي دوماً من أجل شخص ما و لهدف معين، فجميع النظريات لها تصور، و تتبع هذه التصورات من وضعية في الزمان و المكان الاجتماعي و السياسي. فالعالم ينظر إليه من

¹ المرجع السابق، ص.145.

وجهة نظر معرفة بمصطلحات الأمة أو الطبقة الاجتماعية، بمصطلحات الهيمنة أو التبعية،

بتصاعد أو أفول القوة... بالخبرات السابقة و بالآمال و التوقعات المستقبلية.¹

من هذا المنطلق، يؤكد "روبرت كوكس" Robert Cox على أن النظريات ترى العالم من

زوايا اجتماعية و سياسية محددة و هي بذلك لا تتمتع بالاستقلالية كما يدعي أنصار الوضعية و

عليه فلا وجود لنظرية معزولة بحد ذاتها عن وجهة نظر لها في الزمان و المكان. و بذلك يرى

أصحاب النظرية أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية و تاريخية محددة و يبقى الهدف

الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان و هذا يعني أنها "نظرية معيارية"

صريحة لها دور تلعبه في النقاش السياسي.

و تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد أي إجماع حول تعريف دقيق للنظرية النقدية لكنها عرفت

عموما بالنظرية التي تسلم بـ"الطبيعة المبنية للحقيقة الاجتماعية" Constructed Nature of

Social Reality و مع ذلك يتبدى اتجاهان نظريان مكونان لهذه النظرية: الأول يجد جذوره في

النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت كما أسلفنا سابقا، على اعتبار أن أغلب أفكار هذه المدرسة

خصوصا المطورة من لدن "هوركايمر" Horkheimer قد استرجعت ثانية ضمن النظرية النقدية

للدراستات الأمنية من قبيل انعتاق الإنسان، البناء الاجتماعي و التاريخي للحقائق، الهيمنة داخل

العالم الاجتماعي و كذلك الحاجة إلى إضافة بعد آخر للعلم هو التفكير في ذاته و في مصالح

¹ Robert W.Cox, "Social forces, states and world order : beyond international relations theory", In **Perspectives on World Politics**, ed. Richard Little and Michael Smith, 3rd edition, New York : Routledge, 2006, p.394.

المنظرين الذين يدفعون النظرية نحو اتجاهات محددة. و قد عرف هذا الاتجاه الأول المكون

للتظرية النقدية بـ"الأخلاق الشاملة" L'éthique globale¹.

أما الاتجاه الثاني فهو المذهب "الغرامشي الجديد" néo-gramscienne الذي عود إلى

أفكار الإيطالي "غرامشي" Gramsci و باعته في العلاقات الدولية "روبرت كوكس" Robert

COX الذي يعتبر واحدا من المنظرين الأكثر تأثيرا و إسهاما في النظرية النقدية خصوصا الفصل

الأساسي الذي وضعه بين نظرية حل المشكلة و النظرية النقدية.

الابستمولوجيا: النزعة ما بعد وضعية للنظرية النقدية

إن هدف النظرية النقدية كما أوضحه "روبرت كوكس" Robert cox هو من طبيعة نقدية.

من هذا المنطلق يبحث منظرو هذا الاتجاه بمذهبيه "فهم" المركب الاجتماعي/السياسي/التاريخي و

فهم الظواهر أكثر من وصفها. و عليه فالنظرية النقدية تأخذ على النظريات التقليدية تركيزها

المفرط على الوصف و ليس الفهم كما تنتقد النظريات التأويلية المحضة التي تتشد الفهم دون أن

تستفهم حول حدوده

"فالمشكل مع الوضعية و التجريبية هو أن لها القدرة على الوصف لكن دون الفهم و الشرح.

كما أن المشكل مع العلوم الاجتماعية التأويلية هو قدرتها على الفهم دونما نقد لحدود هذا الفهم.

إنها هذه الحركة الجدلية التي نمّت الحاجة إلى نظرية نقدية لتغيير قواعد كل من المعرفة التجريبية

¹ Ibid, p.395.

و التأويلية. فالنظرية النقدية عبر عملية الفهم الذاتي و التأمل الذاتي في إمكانها تقديم نقد للنظام

الاجتماعي القائم و الإشارة إلى قدرته الجوهرية على التغيير و إدراك القدرات الإنسانية.¹

ضمن هذا السياق، تحاول النظرية النقدية إعادة اكتشاف العلاقات الدولية ضمن معاني أكثر

أخلاقية و مثالية و شاملة، كما تبحث تحويل النظام العالمي الذي نعرفه اليوم. و يبقى واحد من

بين الأهداف الرئيسية للنظرية النقدية هو تقديم مجموعة من الفروض البديلة لهذا النظام، ما يجعل

من النظرية النقدية حسب "كوكس" COX دليلاً للأفعال الإستراتيجية غرضها تغيير النظام العالمي

قبل التأسيس لآخر مختار.

و يتبنى أنصار النظرية النقدية إبستمولوجيا تأويلية Interpretative تختبر الفهم المتشكك

لدى الفاعلين حول عالمهم من جهة و العلاقة بين هذا الفهم و البنى الاجتماعية و الممارسات

التي يتطور ضمنها هؤلاء الفاعلين من جهة أخرى. و عليه فهي تسمح بدراسة للأبعاد

الاجتماعية، الثقافية، الحضارية و الهوياتية، دور الأفكار و القيم و المعايير و كذلك السياق

التاريخي بدلالة أن كل بناء للعالم السياسي هو نتيجة تفاعل جميع هذه الأبعاد ضمن سياق

تاريخي محدد.

إن النظرية النقدية كمقاربة بديلة في السياسة العالمية قد ركزت نقدها أكثر على الجوانب

الإبستمولوجية و فلسفة العقل و أنماط المعرفة و علاقتها بالإيديولوجيا و المصلحة و القوة؛ فقد

¹ Renate Kenter, "The Art of the possible : The scenario method and the third debate in international relations theory", (A master Thesis in International Relations, University of Amesterdam, 1998), p.55.

تأثر دارسو العلاقات الدولية بالمنظّر النقدي الألماني "يورغن هابرماس" Jürgen Habermas

الذي شدد على الصلة الحميمة بين المعرفة و المصالح

"إذ تخدم المعرفة دائما شخصا ما أو هدفا ما، فهي نتاج اجتماعي و تاريخي لا يمكن فصله

عن محيطه. و تعترف النظرية النقدية بأنها في ذاتها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت عينه تحاول

أن تبتعد من المجتمع في محاولة لفهمه و تغييره، و الهدف من ذلك إمعان النظر في النظام

الاجتماعي القائم و حدود المعرفة، فالانخراط في النظرية النقدية هو القيام بعمل نظري و سياسي

على السواء.¹

و يتميز "هابرماس"، في سعيه إلى وضع أساس بديل للوضعية بين ثلاث "مصالح مؤدية إلى

المعرفة" استوحاها من مختلف أوجه الحياة الاجتماعية؛ الأولى هي المصلحة في المعرفة التقنية،

و تدفعنا إليها حاجتنا المادية إلى البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي أدى إلى مصلحة في التنبؤ و

مراقبة البيئة، و تمثل هذه المصلحة علما تحليليا تجريبيا. أما الثانية فيحددها "هابرماس" بالقول

إنها مصالح معرفية عملية تولدها رغبة في زيادة الفهم التذاتاني و المتبادل. و قد أدت هذه

المصلحة إلى تطوير العلوم التاريخية و الهرمونيوطيقية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمعنى اللغة و

الرموز و المعايير و التصرفات. أما الثالثة فتتألف من مصالح معرفية تحررية، تنتج من قدرة

الإنسان على الالتزام في التفكير التأملّي. عندئذٍ، يمكننا عبر التأمل الذاتي أن نرى المجتمع موقع

¹ مارتن غريفشيس و تيري أوكالاها، مرجع سبق ذكره، ص.439.

صراع للقوى يحول دون تحقيق الإمكانيات الإنسانية، و من ذلك تنشأ مصلحتنا في التحرر و تمثل

المصلحة المعرفية التحريية النظرية النقدية ذاتها.¹

أما على المستوى المنهجي، فتتبنى النظرية الواقعية في شقها النيوغرامشي ابستيمولوجيا مادية

تاريخية وفق منهجية جدلية. و عليه فهي لا تتساءل عن الأصول فقط و لكن تتعداها إلى

المسارات التاريخية المستمرة في تغيير بناءات العالم السياسي المنخرط داخل الفضاءات المختلفة

للنشاطات الإنسانية. و بالتالي فهي تمثل قطيعة واضحة مع الابستيمولوجيا الوضعية التجريبية

المعتمدة على المنهج الاستقرائي-الاستنباطي المميز للواقعية على اعتبار أن أي بحث عن قانون

عالمي عبر الملاحظة المحايدة للأحداث في التاريخ مرفوض، فلا وجود لقانون عالمي لأن

الحقيقة تتغير باستمرار بفعل القوى الاجتماعية.

و يؤكد "كوكس" -باعتباره من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف النظرية النقدية في

العلاقات الدولية- على غرار "هابرماس" على العلاقة بين المعرفة و المصلحة و مشددا أيضا

على الحاجة إلى الارتدادية Reflexivity بمعنى قدرة النظرية على إمعان النظر في نفسها. كما

توجه النظرية النقدية أسئلة إلى النظام العالمي المسيطر عبر اتخاذها موقفا تأمليا حول إطار

عمله. و بذلك تطرح أيضا علامات استفهام حول أصل المؤسسات السياسية و الاجتماعية و

شرعيتها و طريقة تغييرها مع الوقت؛ حيث يتم النظر إلى التاريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة.²

الأنطولوجيا: البنى و القوى المجتمعية

¹ Renate Kenter, Op.cit. 79.

² مارتن غريفشيس و تيري أوكالاها، مرجع سبق ذكره، ص.440.

على غرار العديد من النظريات ما بعد الوضعية، تدافع النظرية النقدية عن أنطولوجيا بعيدة عن "دولانية-التمركز" في المقاربات التقليدية. بداية، يستفهم أنصار النظرية النقدية حول ضعف بعض الروابط الاجتماعية التي تضمن انسجام الدولة السيادية و بقاءها كوحدة أساسية للنظام الدولي مقترحين تجاوز الحدود الوطنية لتشجيع فضاءات اتصالية بلا قيود ما من شأنه أن يحدث تقدما في صحة العلاقات الاجتماعية و صفائها. و عليه، فالوحدات الأنطولوجية للنظرية النقدية هي البنى المجتمعية؛ لأن كل الفواعل (دول و غيرها) و كل ممارسات و بنى السياسة الدولية هي بناءات اجتماعية بمعنى أنها نتاج لمسار تاريخي مركب و متكون من أبعاد اجتماعية، سياسية، مادية و فكرية متفاعلة مع بعضها البعض.¹

من هكذا منطلق يشكك النقاد في النظريات التقليدية التي تفترض ميزة الديمومة للعالم الاجتماعي، لأن هذه الأخيرة لا تتساءل عن علاقات التفاعل الاجتماعي، و لا عن طبيعة و أصل المؤسسات و عن مسارات التغيير التي يمكن أن تحصل ضمنها.

"لكن الحقيقة حسب النقاد هي أنه لا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي و الدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكيات اليومية و الصراعات التي تقودها القوى الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي، و من جهة أخرى أخذ هذا النظام كمركب اجتماعي سياسي واحد؛ أي أن مسارات

¹ Keith Krause, "Critical Theory and Security Studies : The Research Program of Critical Security Studies", Cooperation and Conflict 3 (1998),p.316.

البناء و التغيير لمجال معين يجب أن تؤثر على المجالات الأخرى، ما يعني رفض النقيدين

لتقسيم المجالات أو تحديد مسبق للمتغيرات ضمن هذه المجالات.¹

و من خلال ما سبق يبدو بشكل واضح أن النظرية النقدية تتحدى الأنطولوجيا الواقعية بكون

الدولة فاعل وحيد، وحدوي و عقلائي.

هذا بالإضافة إلى بعد آخر مستلهم من صميم أفكار "غرامشي" Gramsci حول الهيمنة

داخل الدولة. فحسب "كوكس" COX فإن كل نظام عالمي يتميز ببنية تجميع خاصة منسجمة وفق

تنظيم هرمي لنماذج العلاقات الاجتماعية للإنتاج، بواسطتها فإن الفوائض تتحول من المحيط إلى

المركز. هذه العلاقة محيط-مركز تشير إلى ما يسميه "كوكس" COX "كتلة تاريخية إيديولوجية"

Historical Ideological Bloc تخدم قوى اجتماعية معينة على حساب أخرى. من هذا

المنطلق كرس النقيديون دراستهم لنماذج زيادة القوة، تحول القوة، نجاح الكتل التاريخية، و كل

مرحلة هيمنة درست من زاوية دور القوى الاجتماعية في التغيير. و بهذا الصدد يقترح "كوكس"

COX دراسة السياقات التاريخية من خلال المكونات الأساسية الثلاث التالية:

• الشروط المادية: تتضمن شروط تطور الإنتاج بواسطة التكنولوجيا الحديثة و كذا سياق

الإنتاج و التبادل الدولي؛

• الأفكار: و هي نوعان، "أفكار تذاثانية" قائمة على أساس طبيعة العلاقات الاجتماعية

التي تنشئ عادات حول السلوك الاجتماعي مثل فكرة التنظيم بواسطة دول لها رقابة

¹ Ibid, p.319.

على الحدود و "أفكار اجتماعية"، هي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة و شرعية علاقات السلطة و ضمنها يمكن اكتشاف إمكانية التغيير؛

• المؤسسات: هي وسيلة حفظ و ضمان استقرار نظام تاريخي ما، و هي تعكس القوة الاجتماعية و تشجع تشكيل أفكار جماعية لوظائفها.

و لأغراض تحليلية، فإن أنصار النظرية النقدية يرفضون بعضا من المفاهيم الواقعية البنوية أو التعددية كالفوضى الأبدية للواقع الدولي لاعتقادهم بأن هذه الأخيرة و حتى المصالح الوطنية ليست بقوانين طبيعية، مما ذكر آنفا يتبين بأن النظرية النقدية هي نظرية تحاول البحث في مجتمع البنية السياسية و الاجتماعية ككل و تسعى إلى فهم عملية التغيير في إطار الكل و أجزائه معا كما تعلن صراحة كونها تذاثانية و مسيسة. فوفقا لـ"برادلي س. كلين" Bradley S.Klein فإن النظرية النقدية بديل مهم للمنظار العقلاني لكونها مقاربة مسيسة بوضوح و باحثة عن ديمقراطية الممارسات الدولية و ربط مسائل العلاقات العالمية بالمسارات الاجتماعية، الحركات المجتمعية و التحولات داخل العلاقات الاقتصادية و التطبيقية. كما يرى "أندرو لينكلتر" Andrew Linklater أم مسألة "التضمين" inclusion و "الاستثناء" exclusion جد مهمة في السياسة الدولية داعيا إلى إنشاء "جماعة إنسانية" و بذلك تشكل النظرية النقدية نهجا يسعى إلى بناء أنماط جديدة من العلاقات السياسية الدولية التي بإمكانها أن تضم الناس جميعا على قاعدة المساواة خلافا لنظام الدول ذات السيادة.¹

¹ Renate Kenter, Op.cit.105.

و عليه، فالهدف المعياري للنظرية النقدية يكمن في تسهيل توسع الجماعة الأخلاقية و السياسية لتطال الشؤون الدولية. كما توفر النظرية النقدية التي تشدد على التواصل العقلاني طريقة لدعم نزعة كونية متسامحة و تضمينية من دون أن ننكر التنوع و الاختلاف الثقافيين أو نقضي عليهما.

مفهوم الأمن في النظرية النقدية:

خلافًا للنظرة الواقعية، يعتقد منظرو المدرسة النقدية أو فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحودية و العقلانية، العقد الاجتماعي، معضلة الأمن و كذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية و اجتماعية. و عليه فالعلم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الإيديولوجيات و العلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله. غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات. فالخطاب المهيمن و المقبول عن التهديدات يعكس بناء سياسياً؛ بمعنى استجابته للمصالح و القيم و المعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة و كذا تحديد العدو. من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة و الدفاع عن هوية الدولة (أي هوية الطبقة المهيمنة) بخلق ثنائية "نحن" و "الآخر" و بهذا يكون "الخطاب" Discours هو الموضوع الذي يجب تأمينه.¹

لقد أكدت النظرية النقدية على أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية؛ أي أنها تتضمن معان و دلالات مختلفة عبر الزمان و المجتمعات عاكسة لهوية معينة، بالإضافة إلى

¹ Ibid, p.109.

إبراز حدود الدولة و النظام الدولي الؤسئقالي في ضمان أمن الأفراد. و عليه فقد اهتم أصحاب هذه النظرية بكون "الأمن مصطلحا اشتقاقيا" Security is a derivative concept فكما يرى "كين بوئ" Ken Booth فإن

"فكرة أن الأمن مصطلح اشتقاقيا بالنسبة لنظرية نقدية للأمن [...] و من الكافي القول أن

التمعيق [حركة التعميق في التتظير النقدي للأمن] يتضمن الكشف عن فكرة أن نتائج الأمن (سياسات، وضعيات...) تشتق من وقع الفهوم المختلفة لميزة و هدف السياسة.¹

ففهم ما المقصود بكلمة الأمن يشتق من وجهة نظر سياسية و التصورات الفلسفية للعالم. كما

أن الاختلاف في فهم الأمن و تعريف التهديدات يشتق جزئيا من المسار السيكولوجي للإدراك و سوء الإدراك.

و يعتقد كل من "كيئ كروز" Keith Krause و "ميكائيل ويليامز" Michael

C.Williams أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة؛ كأشخاص، كمواطنين و

كأعضاء في المجتمع و الإنسانية (كجماعة شاملة). ففيما يتعلق بأمن الأشخاص، فالدولة تتبدى

على أنها لا تستطيع احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، الحريات الشخصية و لا حتى ضمان

المصادر الغذائية الضرورية... أما في ما يخص أمن المواطنين، فإن الدولة و مؤسساتها يمكن

أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد. و أخيرا، كون الأفراد أعضاء في الجماعة الإنسانية، فإن

¹ Ken Booth, **Theory of World Security** (UK :Cambridge University Press,2007),p.109.

الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي و الاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية و الكيميائية.

الأمن و الانعتاق: الفرد كموضوع مرجعي للأمن

يعتقد أنصار النظرية النقدية أو الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد أو الإنسان و ليست شيئا فلسفيا مجردا كالدولة. إذ يركز مفهوم الأمن الإنساني على اتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية و ذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من قائمة طويلة من مصادر التهديد التي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها كما لم يعد في مقدورها التعامل معها بمفردها. فالدولة كما يرى "دانييل بل" Danial Bell قد غدت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى و أكبر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى و أكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى.¹

و يعرف الأمن الإنساني وفقا لـ"ليود أكسوورثي" Liyod Axworthy -وزير الخارجية الكندي السابق- على أنه:

"يعني حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة و غير المصاحبة بالعنف، إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بانتقاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم و بحياتهم."

و عليه، يكون مفهوم الأمن الإنساني هو التجسيد الحقيقي لـ"الانعتاق" Emancipation و

بالتالي للرؤية النقدية الهادفة إلى إدماج القيم الأخلاقية و مبادئ العدالة في العلاقات الدولية.

¹ مازن غرايبية، "العولمة و سيادة الدولة الوطنية"، في: الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة (من أعمال الملتقى الدولي: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004)، ص.7.

هذا و يعود مصطلح الانعتاق إلى المفكر النقدي "ماكس هوركايمر" الذي يرى أن النظرية النقدية

تهدف إلى سعادة كل البشر، معتبرا مصطلح الانعتاق سبيلها الأوحده. و يقصد "هوركايمر" بهذا

المصطلح

"حالة اجتماعية بلا استغلال و لا استعباد أين تتواجد حقيقة رعية أكثر اتساعا من الفرد؛ إنها

الإنسانية الواعية بذاتها."

من هذا المنطلق، يمثل الانعتاق وفقا لـ"كين بوث" Ken Booth قلب النظرية النقدية للأمن

العالمي. فقد كان على الدوام مفهوما جدليا و سيبقي. و يُعنى هذا المفهوم في النظرية و الممارسة

على حد سواء بالحرية من القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد و الشعوب من تجسيد خياراتهم. إنه كما

يراه "ويليام لوفت" William Lovett السعي نحو الخبز و الرفاهة المادية أو التحرر من الطبيعة و

الندرة. هو السعي وراء معرفة الحقيقة و إدراكها أو الحرية من الجهل و الخرافة و الأكاذيب.

بالإضافة إلى السعي نحو العدالة أو الحرية من الاستبداد السياسي و الاستغلال الاقتصادي.¹

و يعرف "كين بوث" Ken Booth في كتابه "نظرية الأمن العالمي" الانعتاق على أنه:

"خطاب للسياسة، يسعى الانعتاق إلى حماية الناس من الجور و القيود التي تحد من تنفيذهم

لما اختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين. إنه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة؛ كمرسى فلسفي

¹ Ken Booth, Op.cit.,pp.110-111.

للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع و ممارسة لمقاومة الظلم. فالانعتاق [إذا] هو فلسفة و نظرية و سياسة لاكتشاف الإنسانية.¹

ضمن هذا المعنى، يكون الفقر و المرض و الاستبداد السياسي و ندرة الموارد الطبيعية و الكوارث الطبيعية ضمن طيف واسع من المشاكل المعقدة في عصر العولمة كما الحرب بمثابة قيود على حرية الناس أفرادا كانوا أو جماعات. فليس النظام أو القوة هي من يصنع أمنا حقيقيا. إن الانعتاق نظريا هو الأمن، و عليه يكون الأمن وسيلة و الانعتاق غاية أكثر من كونهما وجهان لعملة واحدة كما قرره "كين بوث" فيما سبق من كتاباته.

مدرسة "ويلز" Welsh School لدراسات الأمن النقدي: الأمن الشامل و إشكالية توسيع/تعميق الدراسات الأمنية:

لقد عرض "كين بوث" Ken Booth فكر دراسات الأمن النقدي critical security studies بقوله:

"إن الأمن هو ما نصنعه نحن. فوجهات النظر و الخطابات المختلفة حول السياسة تمنحنا تصورات و خطابات متباينة حول الأمن. فالتفكير الجديد بشأن الأمن ليس ببساطة مسألة توسيع مادة البحث (تعميق أجندة القضايا ما وراء حدود المسائل العسكرية)."

فموجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بغرض تعميق فهمنا حول الأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية و الأجندات السياسية ما يسمح

¹ Ibid.,p.112.

للمحللين من إمطة الصفة المركزية عن الدول و النظر في وحدات مرجعية فوق و ما دون المستوى
الدولاتي. أما موجة التحليل الثانية فقد سعت إلى توسيع فهمنا للأمن لأجل الاهتمام بطيف واسع من
التحديات و الأخطار التي تواجه صفا من الوحدات المرجعية. و بهذا المعنى يكون طلاب مدرسة
ويلز لدراسات الأمن النقدي قد قاموا بـ"تسييس الأمن" Politicize Security بدلا من "أمنة
القضايا" Securitize Issues. و بحسب "ألكر" Alker فإنهم يفعلون ذلك لإيضاح الصفة السياسية
و التكوينية للفكر الأمني و الإشارة إلى تجارب كل من الرجال و النساء في التهديد من أجل القدرة
على نزع المركزية عن التهديدات المتعلقة بالدولة و المجال العسكري التي سيطرت على أجندة
دراسات الأمن التقليدية. و تجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف قد شكل جانبا مهما من أعمال مدرسة
كوبنهاجن و هو ما عرف بـ"اللامنة" Desecuritization أي القيام بإخراج مسائل معينة من
الأجندة الأمنية و اعتبارها من قبيل العمليات السياسية العادية.¹

لقد جادل كل من "بوث" و "هوركايمر" بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل تهديد من المتوقع
أن يحد من انعتاق الإنسان و حريته. و بهذا يكون المفهوم النقدي عن الأمن شاملا و أكثر عمقا
لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة بالمثل و غير مقتصرة حصريا على
الدولة. و الجدير بالذكر أن التوسع في مفهوم الأمن ضمن إطار النظرية النقدية يختلف من نواح
مهمة عن محاولات التوسيع التي جرت في إطار المنظار العقلاني و ذلك بسبب اتباع أهداف
ابستمولوجية مختلفة. فالتوسع الذي عرفه المفهوم الأمني عند كل من الواقعيين و الليبراليين لا يعدو
كونه حصيلة إرادة شرح الحقائق السياسية المختلفة الملاحظة في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب

¹ Ibid, p.115.

الباردة. و بالتالي فقد كانت محدودة و محكومة بالانشغال الابدستيمولوجي الأساس عندهم و هو الحفاظ على الانسجام و التناسق الفكري للمفهوم. أما دراسات الأمن النقدي فقد جرى التوسع في مفهومها للأمن انطلاقا من البحث عن فهم التهديدات المبنية اجتماعيا و تاريخيا و المتحولة في الزمان و المكان، إنه و إن كان الأمن في صورته العسكرية/الدولانية لا يزال يحتفظ بكامل مزاياه ضمن نموذج النظام الدولي الوستفالي، فإن العديد من التهديدات غير العسكرية كالفقر، اللامساواة بين الدول و داخلها، التدهور البيئي و الإيكولوجي، التمييز و خرق حقوق الإنسان... إلخ تتجاوز أخطارها حدود الدول مهددة مصير الإنسانية و متجاوزة قدرة الدولة الواحدة لمواجهتها.

التطور التاريخي الذي عرفته الحضارة الغربية، و كيف تم التراجع عن قيم التنوير (العقل، الحرية، التقدم) التي كان هدفها تحرير الإنسان، لتصبح مجرد أسطورة جديدة فتحوّلت العقلانية إلى اللاعقلانية. و لا يمكن تجاوز هذا الوضع أو الكارثة كما يقول هوركايمر و أدورنو إلا بممارسة النقد الفلسفي العميق.¹

¹ كمال بومنيير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركايمر إلى أكسل هونيث، الدار العربية للعلوم، الرباط، ط2010. ص.19.

الخاتمة:

أخذ مفهوم الأمن مسارات عدة انطلاقاً من الدراسات التقليدية التي استندت بشكل أساسي على المنظار الواقعي في محاولة تفسير الظاهرة الأمنية، أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة تركز على الاعتبارات الخاصة بـ"الأمن الوطني" أو أمن الدولة القومية دون غيرها. حيث نُظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية و محور أي سياسة أمنية، و أن الأولوية هي لتحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية. بيد أنه مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت الدراسات الأمنية تتطور على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع و تعميق مفهوم الأمن؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدولتي، و تعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. و بهذا فقد دخلت الدراسات الأمنية الواقعية في محاولة لتتقح مفهومها عن الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار كما يرى "والت" ضرورة الحفاظ على الانسجام و التناسق الفكري و العملي للمنظار الواقعي و الدراسات الأمنية باعتباره يمثل الانشغال الابستيمولوجي الثابت الذي يجب أن يأطر مثل هذه العملية. كما رأت "هلغا هفتندورن" أن المطالبة بإعادة تعريف مكونات الأمن الوطني تعود إلى أن التصورات و المؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية. لذا فقد جرت محاولات إلى ابتكار مفهوم بديل للأمن يحافظ على الاستبصارات القيمة للمنظار الواقعي من جهة و يتعدى حدود تمركزه على الذات و حصره للتهديدات في الخارجية منها من جهة ثانية.

أما النظرية الليبرالية و إن تعددت تنويعاتها، فقد ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون و الاستقرار. و على عكس الواقعيين الذين ركزوا على القراءة الجغرافية/العسكرية لمفهوم الأمن، فقد عمد أنصار التيار الليبرالي إلى تعريفه من منطلقات أوسع مؤكداً أهمية قضايا الثروة و الرفاه و البيئة. كما أكد منظرو الليبرالية البنوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني و هو ما عرف بنظرية "السلام الديمقراطي".

هنا و قد جاء الانتقاد الأهم لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظار العقلاني، حيث شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تنامي لعدد من المقاربات النظرية البديلة -النظريات التكوينية- التي انبثقت عن النزعة الفلسفية ما بعد الوضعية. و قد جاءت تصوراتها الأمنية أكثر اتساعاً و عمقا بتركيزها على البعد الاجتماعي و المعياري في دراسة الأمن الدولي؛ إذ اهتمت النظرية النقدية على مفهوم الأمن الإنساني معتبرة الفرد هو الوحدة المرجعية للأمن و ليست شيئاً مجرداً كالدولة. كما اعتبرت الأمن الإنساني التجسيد الفعلي لمفهومها عن الانعتاق و التحرير، لذا فقد جادل "كين بوث" و آخرون بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل ما من شأنه أن يحد من انعتاق الإنسان و حريته. و بهذا يكون المفهوم النقدي عن الأمن شاملاً و أكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة بالمثل و غير مقتصرة حصرياً على الدولة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

• باللغة العربية:

- 1- إيفانس غراهام و نوينهام جيفري ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة (البيئة)، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث 1997.
- 2- بومنير كمال ، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركايمر إلى أكسل هونيث، الدار العربية للعلوم، الرباط، ط2010، 1.
- 3- بيليس جون و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، طبعة عربية أولى، 2004 .
- 4- جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية (دار الخلدونية، الجزائر، 2007).
- 5- الخزرجي ثامر كامل ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1 ، 2005.
- 6- س.ناي جوزيف الإبن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة: د.أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية. ط1. القاهرة، 1997.
- 7- غريفيثس مارتن و أوكلهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- 8- قوجيلي سيد أحمد ، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).
- 9- كانط إيمانويل ، نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية، ترجمة: د/نبيل الخوري، لبنان، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1985.
- 10- ميرشايمر جون ، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم، (النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية، 2012).

• باللغة الأجنبية:

- 11- Booth Ken, **Theory of World Security** (UK :Cambridge University Press,2007).
- 12- Buzan Barry, Waever Ole, Jaap de wild, **Security new frame work for analysis** , Lynne Rienner, USA,1998.
- 13- Cox Robert, "Social forces, states and world order : beyond international relations theory", In **Perspectives on World Politics**, ed. Richard Little and Michael Smith, 3rd ed.New York : Routledge,2006.
- 14- Devetek Richard, "Critical Theory", In Scott Burchill et al., (eds.), **Theories of International Relations**. 3rd ed. (New York : Palgrave Macmillan, 2005).
- 15- Gabri Schlag, Julian Junk and Christopher Daase, **Transformations of Security Studies : Dialogues, Diversity and Discipline**, Abingdon, Routledge, 2016.
- 16- Martin Jürg Gabriel, **Worldviews and Theories of International Relations**, GB, Macmillan Press Ltd, 1994.
- 17- Peter HOUGH, **Understanding Global Security**, London New York , Routledge,2004.

ثانياً: المجلات

• باللغة العربية:

- 18- أبو زيد أحمد محمد ، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012.
- 19- غرايبيبة مازن ، "العولمة و سيادة الدولة الوطنية"، في: الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة (من أعمال الملتقى الدولي: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2004).
- 20- كبابي صليحة ، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 2012،38.
- 21- المصري خالد ، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 2014،2).

• باللغة الأجنبية:

- 22- Buzan Barry, ‘New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’, **International Affairs** 3 (1991).
- 23- Krause Keith, ‘Critical Theory and Security Studies : The Research Program of Critical Security Studies’, **Cooperation and Conflict** 3 (1998).
- 24- Stephen M. Walt, ‘The Renaissance of Security Studies’, **International Studies Quarterly**, (Jun,1991).

ثالثا: الرسائل و المذكرات

• باللغة العربية:

- 25- حمزاوي جويبة ، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2010/2011).
- 26- رياض حمدوش ، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة، 2008).
- 27- سليم قسوم ، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010.
- 28- عديلة محمد الطاهر ، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات و الأسس، (رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2015.
- 29- معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009).

• باللغة الأجنبية:

- 30- Kenter Renate, ‘The Art of the possible : The scenario method and the third debate in international relations theory’ (A master Thesis in International Relations, University of Amesterdam,1998).

فهرس المحتويات:

4.....مقدمة

الفصل الأول:

8.....مفهوم الأمن في النظريات الوضعية

8.....المبحث الأول: التصور الليبرالي للأمن

23.....المبحث الثاني: التصور الواقعي للأمن

الفصل الثاني:

35.....مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

35.....المبحث الأول: النظرية البنائية

48.....المبحث الثاني: النظرية الواقعية

68.....الخاتمة

70.....قائمة المراجع

73.....فهرس المحتويات